Gaylord
PAMPHLET BINDER
Syracuse, N. Y.
Stockton, Calif.

THE LIBRARIES

COLUMBIA UNIVERSITY

For Favour of Exchange
Central Library
University of Baghdad

المؤسسة الاقتصادية

نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية
في السنة الأولى

الدكتور خيرالدين حسيب

التقرير الذي قدمه الدكتور خيرالدين حسيب
رئيس المؤسسة الاقتصادية بالوكالة ورئيس المؤسسة العامة للمصارف
في الاحتفال الذي أقيم يوم ١٦ تموز ١٩٦٥
بمناسبة توزيع الارباح على العاملين في
المؤسسة الاقتصادية

المؤسسة الاقتصادية

نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية
في السنة الأولى

الدكتور خيرالدين حسيب

التقرير الذي قدمه الدكتور خيرالدين حسيب
رئيس المؤسسة الاقتصادية بالوكالة ورئيس المؤسسة العامة للمصارف
في الاحتفال الذي أقيم يوم ١٦ تموز ١٩٦٥
بمناسبة توزيع الارباح على العاملين في
المؤسسة الاقتصادية

956
Ir18

السيد رئيس الجمهورية
السيد رئيس الوزراء
اخواني الضيوف
اخواني العاملين في القطاع الاشتراكي

باسم المؤسسة الاقتصادية وباسم العاملين فيها أتقدم بالشكر للسيد رئيس الجمهورية على رعايته لهذا الاحتفال بتوزيع الارباح على العاملين فيها وهي واحدة من ثمرات القرارات الاشتراكية التي نحتفل اليوم بمرور عام على تطبيقها .

السيد رئيس الجمهورية

اسمحوا لي أن أعود قليلا الى الوراء قبل اعلانكم للقرارات الاشتراكية ، فقد جاء الدستور الموقت ليثبت تبني الاشتراكية نظاما اقتصاديا واجتماعيا للدولة ، كما أعربتم والسيد رئيس الوزراء في أوائل شهر تموز ١٩٦٤ عن رغبتكم في اتخاذ قرارات اشتراكية لمعالجة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة حينئذ . فقد أصبح جليا حينذاك ان عملية التنمية الاقتصادية تحتاج الى قطاع عام يكون محورا لها وان ذلك يتطلب سيطرة الدولة على وسائل الانتاج الرئيسية ، كما تبين ان القطاع الخاص متردد في الاقدام على استثمار امكانياته في التنمية بسبب عدم وضوح معالم القطاعين العام والخاص وتوقعاته بتوسيع القطاع العام وعدم معرفة مدى تلك التوسعات ، كما أصبح واضحا ان

موارد المصارف التجارية الاهلية تستغل في كثير من الحالات دون الاخذ بنظر الاعتبار لمتطلبات عملية التنمية الاقتصادية وان أهمية الرأسمال الاجنبي في القطاع المصرفي كانت واضحة في توجيه الاستثمار في الشكل الذي يحلو لاصحاب ذلك الرأسمال وانه كان يغلب على المصارف التجارية الاهلية صفة المنافسة التي تستهدف الربح العاجل دون أي اعتبار آخر مع ما نتج عنه من أن أصبحت عملياتها تميل نحو المغامرة من جهة ونحو التسيب من جهة اخرى وما نتج عنه من اضعاف المكانة المالية لبعض المصارف مما جعل من المتعذر تصحيح هذه الاوضاع الراهنة في المصارف التجارية الاهلية عن طريق الضوابط القانونية ، كما تبين ان عددا كبيرا من الشركات الخاصة يحقق أرباحا عالية جدا مستغلا الحماية التي يلقاها من الحكومة مما يترتب عليه استغلال للمستهلك في كثير من الحالات ، كما تبين ان الارباح العالية التي حققتها معظم الشركات الكبيرة لم يتم استغلالها ثانية في توسيع نشاط تلك الشركات وانتاجها ، كما ثبت ان تجارة الاستيراد أصبحت ثغرة لاستغلال المستهلك وتهريب الاموال الى الخارج وعقبة في تنظيم عملية التنمية الاقتصادية في التوفيق بين استيراد سلع الانتاج وسلع الاستهلاك، كما بدأت تظهر طبقة اجتماعية معينة تسيطر بشكل واضح على عدد من المصارف وشركات التأمين والشركات الصناعية وبدأ نفوذها الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي يظهر في محاولة توجيه الحكم أو أفراد منه بما يحقق لها مصالحها ، وان هنالك علامات استقطاب وتركز للدخول والثروات تتطلب اتخاذ الاجراءات التي تضمن عدالة توزيع الدخول ومنع تركز الثروات . كما تبين بعد كل ذلك ، واضافة اليه ، ان الاتجاه للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة واقامة وحدة

متينة يتطلب تقاربا في النظم الاقتصادية بين البلدين مع أخذ اختلاف الظروف الموضوعية بينهما بنظر الاعتبار .

تجاه تلك الاوضاع ، يا سيادة الرئيس ، وفي أوائل تموز ١٩٦٤، وبتوجيه منكم ، تم وضع الصيغة النهائية للقرارات الاشتراكية التي نوقشت في اجتماع مشترك للمجلس الوطني ومجلس الوزراء ليلة الرابع عشر من تموز ١٩٦٤ وولدت الى النور صباح الرابع عشر من تموز ١٩٦٤ حينما أعلنها على الشعب السيد رئيس الوزراء . فقد تم تأميم ثلاثين من الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة كما تم تأميم جميع شركات التأمين واعادة التأمين وجعل قطاع التأمين قطاعا عاما ، وتم تأميم جميع البنوك الخاصة التجارية وأصبح قطاع البنوك بأكمله قطاعا عاما ، وتم انصاف العاملين في الشركات في القطاعين الخاص والعام بالاعلان عن قانون تنظيم توزيع الارباح في الشركات واشراكهم في ٢٥٪ من أرباح تلك الشركات ، كما خطت الثورة في طريق الدمقراطية الصناعية باعلان القانون الخاص بتمثيل الموظفين والعمال في مجالس ادارة المنشآت والمشاريع الصناعية ، كما ساهمت القرارات بتقليل الفوارق بين الدخول والثروات ومنع الاستقطاب فيها باعلان قانون تنظيم أوضاع بعض الشركات والمؤسسات وذلك بوضع حد أعلى لملكية الشخص الواحد فيها وبتحويل عدد من الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمشاريع الصناعية الى شركات مساهمة لتتسع قاعدة الملكية فيها كما تم فيما بعد تعديل قانون ضريبة الدخل وقانون التركات بما يحقق تلك الغاية أيضا .

ومع تلك القرارات الاشتراكية تم الاعلان عن تأسيس مؤسسة اشتراكية هي المؤسسة الاقتصادية تتولى ادارة الشركات الصناعية

والتجارية وشركات التأمين المؤممة كما الحقت بها بحكم قانونها المصالح والشركات الحكومية القائمة قبل تلك القرارات والتي كانت تعمل في تلك القطاعات ، كما تم تشكيل المؤسسة العامة للمصارف التابعة للبنك المركزي لتتولى مسؤولية ادارة البنوك التجارية المؤممة وبنك الرافدين الذي كان قائما قبل التأميم .

لقد وفرتم ، يا سيادة الرئيس ، الكثير من مقومات النجاح للمؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف في قوانينها التي حاولت الاستفادة من تجربة ومشاكل القطاع العام قبل تلك القرارات فجاءت بنوع من الاستقلال الاداري والمالي مكن هاتين المؤسستين من العمل بعيدا عن الروتين والاجراءات الحسابية الحكومية التي ما عادت لتصلح لادارة مشاريع ذات طابع تجارى .

والآن وبعد أن وفرتم لهاتين المؤسستين المقومات الاساسية للنجاح ، وبعد أن مضى على تطبيق القرارات الاشتراكية سنة كاملة أرى من واجبي أن اقدم لكم بحكم مسؤوليتي المزدوجة عن المؤسسة الاقتصادية وعن المؤسسة العامة للمصارف كشفا بما قامت به هاتين المؤسستين .

اسمحوا لي أن أقف قليلا ، يا سيادة الرئيس ، قبل أن أبدأ في تقديم هذا الكشف بأن اوضح حقيقة هامة تعرضت الى كثير من اللبس والغموض . ذلك ان مسؤولية المؤسسة الاقتصادية تنحصر في ادارتها وتوجيهها للشركات المؤممة والشركات والمصالح الحكومية التي الحقت بها ، كما تنحصر مسؤولية المؤسسة العامة للمصارف عن ادارة وتوجيه المصارف التجارية فقط ، ومن هنا فان طبيعة تكوين وواجبات هاتين المؤسستين لا تجعلهما في وضع تستطيعان فيه تحمل مسؤولية الاقتصاد

العراقي ككل ، خيرا أو شرا ، ذلك ان هنالك قطاعات ومؤسسات اخرى مهمة في الاقتصاد العراقي يتوقف على عملها ، بجانب نشاط هاتين المؤسستين ، مدى ما يمكن تحقيقه من تقدم • فالمؤسسة الاقتصادية لا تستطيع لوحدها أن تتحمل مسؤولية مجلس ووزارة التخطيط ، ووزارة المالية ، ووزارة الاصلاح الزراعي والزراعة ، ووزارات ومؤسسات اخرى ، وان الطلب منها أكثر مما هي مسؤولة عنه تحميل لها بأكثر من طاقاتها ، فهي مسؤولة عن جزء من الاقتصاد وليس عنه كله • كما أود أن أشير الى حقيقة اخرى تبدو غير واضحة أيضا ، ذلك ان المؤسسة الاقتصادية غير مسؤولة عن تطبيق جميع القرارات الاشتراكية التي صدرت في الرابع عشر من تموز ١٩٦٤ وما بعدها ، وان مسؤوليتها لا تتعدى كما قلت ادارة وتوجيه الشركات والمؤسسات المؤممة والحكومية المماثلة لها ، وأما تطبيق القرارات الاشتراكية الخاصة باشراك العاملين من موظفين وعمال في أرباح الشركات والمشاريع الاخرى في القطاع الخاص وتمثيل العمال والموظفين في مجالس ادارة المنشآت والمشاريع الصناعية وتنظيم أوضاع بعض الشركات والمؤسسات بوضع حد أعلى للملكية فيها وتحويل قسم منها الى شركات مساهمة فكلها امور تقع خارج اختصاص المؤسسة الاقتصادية وتتوزع مسؤولية الاشراف على تطبيقها بين وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والاقتصاد بما لها وما عليها •

بعد تحديد طبيعة وحدود مسؤوليات المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف اسمحوا لي أن أقدم لكم الآن كشفا موجزا بالحساب لسنة وستقوم المؤسسة الاقتصادية بنشر تقرير مفصل قبل نهاية هذا الشهر بتفاصيل هذا الكشف •

١ ـ تعيين ادارات جديدة :

ان أول مهمة شاقة واجهت المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف هي اعادة النظر في ادارات الشركات والمصارف المؤممة • وقد تولى مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية مجتمعا ومتضامنا هذه المسؤولية وتم اعفاء عدد من المدراء العامين لتلك الشركات وحل مجالس ادارتها وتعيين مدراء عامين جدد لمعظمها ومجالس ادارة موقتة لها ، كما تم اعفاء جميع المدراء العامين ومجالس ادارة المصارف وتعيين مدراء جدد ومجالس ادارة موقتة لهـا • وقد ترتب على ذلك اعفاء واحد وثلاثين مديرا عاما والابقاء على تسعة مدراء عامين فقط وتعيين واحد وثلاثين مديرا عاما جديدا في الشركات المؤممة التابعة للمؤسسة الاقتصادية اضافة الى عدد من المشرفين على وكالات شركات التأمين التي لم تؤمم • كما ترتب على ذلك اعفاء أحد عشر مديرا ومديرا عاما للمصارف التجارية المؤممة وفروعها وتعيين أحد عشر مديرا ومديرا عاما محلهم •

وكان على هاتين المؤسستين تعيين المسؤولين الجدد واستلامهم مسؤولياتهم يوم ١٤ تموز ١٩٦٤ وهو يوم عطلة رسمية ليتم ممارسة جميع هذه المؤسسات المؤممة أعمالها بشكل طبيعي في صباح اليوم التالي •

ولا أظن أحدا يستطيع أن يقلل من صعوبة ايجاد اثنين واربعين مديرا عاما تتوفر فيهم جميع الصفات المطلوبة وترضى عنهم جميع الاتجاهات أو حتى الغالب منها • وأمام قلة الكفاءات المتوفرة ، وخاصة في قطاعي البنوك والتأمين ، قرر مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية ، أن يأخذ بمبدأ الكفاءة والنزاهة كمقياسين أساسيين لاختيار الادارات

الجديدة مع تفضيل من يتوفر فيهم اضافة الى ذلك الاتجاه الاشتراكي. وبسبب قلة الكفاءات المطلوبة ، ولضرورة اشغال جميع الادارات ، اضطر مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف الى أن يقبل في حالات قليلة من لم يتوفر فيهم الحد الادنى المطلوب من الشروط على أمل تغييرهم في أقرب فرصة كما عهدت مسؤوليات بعض هذه الشركات بالوكالات الى بعض موظفي البنك المركزي ريثما يتم ايجاد العناصر بالشروط المطلوبة .

واستطاعت المؤسستان أن تحققا نصرا كبيرا بأن باشرت جميع الشركات والمصارف المؤممة أعمالها بصورة طبيعية في صباح يوم ١٥ تموز ١٩٦٤ . لكن هذا النصر لم يمنع من اثاره حملة شديدة من النقد والتشكيك في الادارات الجديدة ، ولم نسمع نقدا أو تحليلا للقرارات الاشتراكية نفسها وانما أصبحت التعيينات وكأنها هي القرارات الاشتراكية كلها . وعلى الرغم من أنه من بين المدراء العامين الذين عينوا يوم ١٤ تموز ١٩٦٤ والذين انصبّ عليهم معظم النقد ، حقا أو باطلا ، عشرة من المدراء العامين وستة من المشرفين على وكالات شركات التأمين قد تركوا العمل في المؤسسة الاقتصادية لسبب أو لآخر وان عشرة من المدراء العامين أو وكلاء المدراء العامين في المصارف المؤممة قد تركوا هم العمل أيضا ، فان حملة النقد والتجريح استمرت على المؤسسة الاقتصادية دون الالتفات الى أن معظم الذين انصب النقد عليهم ، حتى وعلى فرض صحتها ، لم يعد موجودا في المؤسسة .

ومهما قيل في المقاييس التي تبنتها المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف في تعيين المسؤولين عن ادارة الشركات والمصارف المؤممة ، فان ما حققته هذه المؤسسات من نتائج مما سنتعرض له بعد

قليل أثبت بما لا يقبل الشك ان معظم تلك الادارات كانت عند حسن الظن والثقة بها وانها كانت مؤهلة للقيام بالمهمة الموكولة لها ، ومن الغريب ان أشد النقد لا يزال يوجه الى المدراء العامين الذين سجلوا أحسن النتائج خلال هذه السنة ، وان تجربة هذه السنة أعطت الدليل القاطع على ان النيات الحسنة لوحدها لا تكفي ان لم تكن مشفوعة بالكفاءة .

٢ ـ تشكيل أجهزة المؤسسة والتنظيم الداخلي لها :

لقد كان على المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف أن تبدأ من نقطة الصفر ، فلم تكن هناك ادارات قائمة لتولي المسؤوليات الكبيرة التي القيت عليها . الا أن المؤسستين استطاعتا منذ اليوم الاول لاعلان القرارات أن تمارسا أعمالهما بالنواة التي تم تشكيلها في اليوم الاول وقامت المؤسسة الاقتصادية بتشكيل المؤسسات الثلاثة التابعة لها وهي المؤسسة العامة للتجارة والمؤسسة العامة للتأمين والمؤسسة العامة للصناعة ، وتم وضع أنظمة داخلية لكل منها تحدد واجباتها ومسؤولياتها كما تم تحديد صلاحيات المدراء العامين المسؤولين عن الشركات والمؤسسات التابعة للمؤسسة الاقتصادية ، كما تم تقسيم الشركات الصناعية المؤممة والمصالح الصناعية التابعة للمؤسسة الى مجموعات صناعية نوعية لتنسيق الاهداف والعمل فيها والقضاء على المنافسة غير المشروعة واستغلال الامكانيات الفنية فيها بشكل مشترك . كما قامت المؤسسة العامة للمصارف بأعمال مماثلة .

٣ ـ تنظيم شؤون العاملين في المؤسسة وتدريبهم :

ان التغيرات الجذرية التي طرأت على الشركات والمصارف

التجارية بعد التأميم والتي كانت تسير على أسس متباينة في شؤون الخدمة اقتضت اتخاذ اجراءات جذرية في قواعد وأنظمة الخدمة السابقة تنسجم مع الظروف الجديدة لان هذه المؤسسات المؤممة ليست مجرد أبنية شاهقة أو سلع مكدسة أو مكائن أو أرقام ، وانما هي أيضا خلايا اجتماعية مكونة من أشخاص يجب رعايتهم والمحافظة على حقوقهم وتهيئة الجو السليم لهم لكي يكون عملهم منتجا وفعالا • وعلى هذا الاساس قامت المؤسسة بوضع قواعد للخدمة لوضع مقاييس عادلة وموحدة للعمل بها ولازالة التفاوت في مقاييس الرواتب السابقة بينهم بشكل تدريجي ، كما أصدرت تعليمات كثيرة لتنظيم الخدمة في المؤسسة ، كما تم شمول الموظفين والمستخدمين بقانون صندوق التقاعد واعتبرت خدماتهم السابقة لحد عشر سنوات تقاعدية أيضا • وعملت المؤسستان على الترفيه عن العاملين فيها فتم وضع نظام لتسليف العاملين بشروط ميسورة ، كما انتهت المؤسسة العامة للمصارف من وضع مشروع للضمان الصحي لمعالجة العاملين فيها وعوائلهم لقاء اشتراكات شهرية بسيطة وتوشك المؤسسة الاقتصادية من اقرار مشروع مماثل للعاملين فيها ، كما انتهت المؤسستان من اعداد مسودة مشروع للتسليف لانشاء دور لسكنى العاملين فيها ، كما قامت المؤسسة الاقتصادية بتقديم وجبة طعام شبه مجانية في المعامل بكلفة لا تزيد على الخمسة والعشرين فلسا بعد أن تحملت المؤسسة نصف كلفتها ، كما وفرت للعاملين في المعامل وسائط نقل مجانية من والى معاملهم في المعامل التي كانت تفتقر الى ذلك ، وهي في سبيل دراسة مشاريع اسكان للعمال وقد بدأت فعلا في الحصول على الاراضى اللازمة للبعض منها •

ومن أجل رفع كفاءة الأجهزة في المؤسسات المؤممة ، تم تطعيمها

بعناصر وكفاءات جديدة كما بدء في تنفيذ بعض المناهج لرفع كفـــاءة العاملين فيها فتم ايفاد ستة من المدراء العـامين ومعاونيهم في المؤسسة الاقتصادية الى دورات عالية في الادارة والتسويق في القاهرة والولايات المتحدة ، كما أوفد عدد آخر من الفنيين العاملين في الشركات الصناعية وفي شركات التأمين وفي الشركات التجارية التابعة للمؤسسة الى الهند والى الجمهورية العربية المتحدة وأوربا للتزود بمزيد من المعرفة في حقل اختصاصهم للتأمين كما نظمت المؤسسة أول دورة تدريبية للتأمين لنشر الثقافة التأمينية ولمدة شهر ونصف انتسب لها حوالي ٣٥ شخصا من منتسبي شركات التأمين وســـواهم من محامين وخريجي كليات وساهم في القاء المحاضرات بعض المدراء العامين للشركات وأساتذة الجامعة وكبار موظفي الشركات كماعقدت برعاية المؤسسة حلقـــة دراسية للتأمين ساهم فيها وفد خبراء الشركة السويسرية لاعادة التأمين وجرى خلالها بحث القضايا التأمينية الهامة واشترك فيها ٣٤ من موظفي التأمين ، كما قام مصرف الرافدين باعـــداد دورات تدريبية لموظفيه وباشر بها .

٤ ـ تحديد القيمة التعويضية للشركات والمصارف المؤممة وتعويض المساهمين فيها :

كان من المهمات الملقاة على هاتين المؤسستين تحديد قيمة الشركات والمصارف المؤممة التي سيتم التعويض على أساسها . فقـــد تضمنت قوانين التأميم تحديد سعر التأميم لكل سهم حسب آخر جدول للاسهم لدى مصرف الرافدين أو على أساس القيمة الدفترية لصافي الموجودات في يوم التأميم أيهما أقل . ولذلك كان لابد من تحديد صـافي قيمـة

الموجودات لكل شركة أو مصرف مؤمم لتحديد قيمة السهم الواحد الدفترية وليقرر على ضوئها فيما اذا كان التعويض سيتم على أساس القيمة الدفترية أو على أساس أسعار الاسهم لدى مصرف الرافدين • وقد تم تعيين مراقبي حسابات (مدققين قانونيين) لهذا الغرض ويسرني أن أعلن بأن المؤسسة الاقتصادية انتهت من تحديد القيمة الدفترية التعويضية للسهم في جميع الشركات المؤممة التابعة للمؤسسةالاقتصادية وان المؤسسة العامة للمصارف انتهت هي أيضا من اعداد الارقام النهائية للقيمة الدفترية لصافي موجودات تلك المصارف في يوم التأميم وسيتم اعتمادها بشكلها النهائي من قبل المؤسسة العامة للمصارف قبل نهاية الشهر الحالى • وهكذا وخلال سنة واحدة من التأميم نكون قد أنجزنا تحديد القيمة التعويضية للشركات والمصارف المؤممة ، مما كان مبعث دهشة وتقدير الاوساط الـــكثيرة خارج العراق ، وداخله لان دولا اخرى مجاورة وغير مجاورة لم تنتـــه في معظم الحالات من تحديد القيمة التعويضية لما أممته قبلنا بمدة طويلة بعد •

لقد تبين من نتائج تحديد القيمة التعويضية للشـركات المؤممة التابعة للمؤسسة الاقتصادية ومن القيمة التعويضية للمصارف المؤممة على أســـاس القيمة الاسمية للاسهم ، ان مجموع قيمة الشـركات والمصارف المؤممة تزيد ء لى٢٦ مليون دينار بقليل (٢٦٫٠٩٦ ألف دينار) منها ما يزيد على عشرين مليون ونصف المليون دينار (٢٠٫٦٧٦ ألف دينار) قيمة الشركات المؤممة التابعة للمؤسسة الاقتصادية وحوالى خمسة ملايين ونصف المليون دينـــار (٥٫٤٢٠ ألف دينار) القيمة التقريبية للمصارف المؤممة • كما تبـــين ان ودائع البنوك المؤممة ، باستثناء ودائع مصرف الرافدين ، بلغت عند التأميم حوالى الخمسين

مليون دينار • وتبين أيضا ان من مجموع قيمة الشركات والمصارف المؤممة البالغة ٢٦ مليون دينار هنالك حوالى (١٩٩ر٣ ألف دينار) ثلاثة ملايين ومائتي ألف دينار يعود للمصالح الحكومية والدوائر شبه الرسمية والباقي وهو حوالى (٢٣ مليون) دينار يعود للقطاع الخاص • كما تبين ان القيمة الاولية التقديرية للاستثمارات الاجنبية للشركات والمصارف المؤممة تبلغ حوالى أربعة ملايين ونصف المليون دينار (٥٥٥ر٤ ألف دينار) •

كما أظهرت نتائج تقييم هذه الشركات والمصارف المؤممة استقطابا في توزيع الملكية يؤكد تبرير تأميمها •

فاذا أخذنا المصارف المؤممة لوحدها ، بما فيها الاستثمارات الاجنبية ، فان توزيع الملكية فيها يشير الى أن ٨٧٪ من مجموع المساهمين يملكون أقل من ١٠٪ (٥ر٩٪) من مجموع قيمة هذه المصارف في حين ان أقل من ٢٪ (٨ر١٪) من مجموع المساهمين يملكون ما يزيد على ٧٣٪ (١ر٧٣٪) من مجموع قيمة هذه المصارف • فاذا استثنينا الاستثمارات الاجنبية في المصارف المؤممة فاننا نجد ان حوالى ٨٢٪ (٥ر٨١٪) من مجموع المساهمين يملكون حوالى ١٦٪ (٥ر١٥٪) فقط من مجموع قيمة هذه المصارف في حين ان ٤٪ فقط من مجموع المساهمين يملكون ما يزيد على ٥٥٪ (٣ر٥٥٪) من قيمة هذه المصارف، وهذا استقطاب لا نخال أحدا يستطيع التقليل من خطورته •

كما تبين من تحليل نتائج تحديد القيمة التعويضية للشركات المؤممة التابعة للمؤسسة الاقتصادية باننا اذا استثنينا ما يعود منها للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية وحصرنا كلامنا عن توزيع ملكية القطاع الخاص منها فقط لوجدنا استقطابا مماثلا في توزيع الملكية فيها ،

فقد تبين ان ٧٢٪ من مجموع المساهمين فيهـــا يملكون ٦٪ فقط من مجموع قيمة أسهم هذه الشركات المؤممة في حـين ان ٢٪ فقط من مجموع المساهمين يملكون ٥٨٪ من مجموع قيمة الاسهم المؤممة •

ونتيجة لما أسفرت عنه الارقام المشار اليها أعلاه تبين ان هنالك عدد كبير من المساهمين في الشركات والمصارف المؤممة من ذوي الدخل المحدود ولكنهم لا يملكون الا نسبة صغيرة من مجموع ما تم تأميمه وقد تأثرت دخولهم بالتأميم • وانطلاقا من القيم الاشتراكية نفسها التي لم يكونوا هم المقصودين بها فقد تم أو تقرر دفع تعويض نقدي كامل لجميع المساهمين في الشركات المؤممة التابعة للمؤسسة الاقتصادية ممن لا يزيد مجموع ما يملكه كل منهم على خمسة آلاف دينار وبذلك تم تعويض ما يزيد على ٩٣٪ من مجموع المساهمين في الشركات المؤممة التابعة للمؤسسة الاقتصادية والذين لا يزيد مجموع ما يملكونه على ١٩٪ فقط من مجموع قيمة أســهم الشركات المؤممة • كما ستقوم المؤسسة العامة للمصارف في نهاية الشهر الحالى بدفع تعويض مماثل للمساهمين في المصارف للذين لا يزيد مجموع ما يملكه كل منهم على الخمسة آلاف دينار • وهكذا وفي خلال سنة نكون قد دفعنا تعويضا كاملا لـ٩٣٪ من مجموع المساهمين الذين لم يكونوا مقصودين بالتأميم ويبقى ما لا يزيد على ستمائة شخص فقط يمثلون ٧٪ من مجموع المساهمين الذين يملكون ٨١٪ من مجموع أسهم الشركات المؤممة تم دفع خمسمائة دينار لكل منهم كسلفة على حساب ما يستحقونه من فوائد وتعويض • وسوف تقوم المؤسسة باصدار السندات الخاصــة بقيمة أسهمهم ، كما ستدفع لهم الفوائد والتعويض بالشكل المنصوص عليه في قوانين التأميم وحسبما يتوفر للمؤسسة من مبالغ •

وتنفيذا لالتزامات العراق الدولية وحرصا على سمعته ومكانته المالية في الخارج تقرر دفع تعويض نقدي كامل للاستثمارات الاجنبية المؤممة في الشركات والمصارف والتي بلغت حوالى أربعة ملايين ونصف المليون دينارا ، وقد تم فعلا دفع مليون ونصف المليون دينار كتعويض لكافة الاستثمارات الاجنبية المؤممة في المؤسسة الاقتصادية وسيتم دفع تعويض الاستثمارات الاجنبية في المصارف في نهاية الشهر الحالى • وأود أن اؤكد هنا يا سيادة الرئيس ان السمعة المالية التي حصل عليها العراق في الخارج نتيجة تعويضه الكامل النقدي للاستثمارات الاجنبية تفوق قيمتها كثيرا المبلغ الذي دفعه وسيدفعه لهذه التعويضات وانها قد أعطت المجهزين والممولين الاجانب ثقة في الاقتصاد العراقي وفي التزاماته مكننا وسيمكننا من الحصول على كثير من التسهيلات من خارج العراق نتيجة لها ، فقد تمكنا نتيجة دفع هذا التعويض النقدي على موافقة مساهمي شركة باتا الاجانب على التنازل عن حوالى ١٩٠ ألف دينار من قيمة التعويض ، كما تمكنا بفضل هذا التعويض النقدي من تخفيض المبالغ التي كنا ندفعها لبعض الشركات الاجنبية لقاء استعمال علاماتها التجارية والحصول على مساعداتها الفنية في انتاج بعض السلع الصناعية في العراق مما سنشير اليه فيما بعد •

٥ ـ دمج المصارف المؤممة وفتح فروع جديدة لها :

قامت المؤسسة العامة للمصارف بدراسة وضع المصارف المؤممة بعد تأميمها والبالغ عددها أحد عشر مصرفا • وقد تبين ان اعادة تنظيمها ورفع مستواها وجعلها في وضع يمكنها من تقديم خدمات كفوءة وفق المبادىء السليمة يتطلب دمج بعضها مع البعض الآخر وذلك لأجل أن

يكون لكل مصرف (بعد الدمج) رأسمال واحتياطات كافية لبناء سياسته الائتمانية على أسس صحيحة وللتوسع اذا اقتضت الضرورة ذلك ، ولأجل تجميع الكفاءات المتوفرة بدلا من تبديدها في أجهزة مختلفة تابعة لادارات متعددة وبسبب ما يؤدي اليه ذلك التجميع من زيادة الامكانيات الفنية والتنظيمية في كل مصرف جديد ، ولان وجود عدد كبير من المصارف المتفاوتة في السعة والكفاءة والامكانيات المادية قد يؤدي الى البلبلة ويحول دون الاشراف الصحيح والتوجيه اللازم من قبل البنك المركزي أو المؤسسة العامة للمصارف . وقد تم الوصول الى تحديد كيفية الدمج بعد دراسة أخذت بنظر الاعتبار عددا من المؤثرات الرئيسية مثل رأسمال واحتياطي كل مصرف وحجم الودائع على اختلافها لديه ومقدار التسهيلات المصرفية الممنوحة مع دراسة الاحتمالات المتوقعة في حركة الودائع من مصرف لآخر وفي التغيرات التي قد تلحق مدى وكمية التسهيلات المصرفية زيادة أو نقصا . وقد تم دمج المصارف على مرحلتين الى أربعة مجموعات هي بنك الرافدين وبنك بغداد والبنك التجاري وبنك الاعتماد . وتتجه النية الى القيام بعمليات دمج اخرى بعد الانتهاء من عمليات التقويم والابقاء على مصرفين تجاريين فقط على أن يتم ذلك بمراحل وحسبما تتطلبه ظروف العمل .

لقد حرصت المؤسسة العامة للمصارف عندما قررت دمج المصارف مع بعضها ألا يؤدي ذلك الى تقليل في الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف عادة ، سواء كانت بشكل تسهيلات ائتمانية أو بأي شكل آخر، ولذلك فقد درست عملية الدمج مع موضوع اعادة توزيع فروع المصارف المختلفة بحيث يؤدي ذلك الى توسيع شبكة الفروع دون حرمان بعض المناطق المهمة منها أو اجتماع أكثر من فرع في منطقة

واحدة بدون مبرر • ان توزيع فروع المصارف بشكل صحيح يتطلب دمج بعضها مع البعض الآخر ، ونقل بعضها الى محلات اخـــرى ، وافتتاح فروع جديدة ، وهو الأمر الذي أخـــذت المؤسسة العامة للمصارف على عاتقها القيام به • وقد تم حتى الان اقرار قيام مصرف الرافدين بفتح فروع جديدة له في الاقضية المهمة أوشك بعضها على المباشرة في أعماله والخطة هي القيام بتغطية جميع مناطق المدنوالاقضية المهمة في العراق بشبكة خدمات مصرفية وعلى ادخال الدوام المسائي في المصارف لكي تعمل المصارف على تقديم الخدمات المصرفية للشعب من جهة وعلى تجميع الادخارات والاستفادة منها •

٦ ـ دمج بعض الشركات المؤممة التابعة للمؤسسة الاقتصادية لتحقيق الاقتصاد في النفقات وفي الكفاءات الفنية :

لقد قامت المؤسسة الاقتصادية بدراسة امكانيـــة دمج عدد من الشركات الصناعية المؤممة ذات الانتاج المتماثل مع بعضها وذلك من أجل العمل على تقليل المصاريف الادارية والكلف غير المبـــاشرة ، ولتلافي النقص في الكفاءات الفنية في بعضها وتلافيه بما هو متوفر في الشركات المندمجة مع بعضها ، ولتنسيق العمل والانتاج بين الشركات المندمجة بطريقة أفضل ما دامت خاضعة لادارة واحدة واشراف فني واحد • وعلى ضوء تلك الدراسة تقرر دمج شركات السمنت الثلاثة في بغداد في شركة واحدة سميت باسم شركة السمنت العراقية ، كما تم دمج منشأتين للسمنت في الموصل في شركة واحدة سميت باســـم شركة سمنت الموصل ، وتم دمج شركات الدخان الثلاث في بغداد في شركة واحدة سميت شركة الدخان العراقية ،كما تم دمج معـــامل

طحن الحبوب الثلاثة في بغداد في شركة واحدة سميت باسم شركة المطاحن الفنية العراقية .

كما انتهت المؤسسة الاقتصادية لاسباب مماثلة الى دمج شركتي الاستيراد والتوزيع وشركة كتانة المؤممتين في شركة واحدة هي الشركة العامة للسيارات .

وفي قطاع التأمين كان عدد الشركات التي الحقت بالمؤسسة بحكم قرارات التأميم ثماني شركات تأمين وشركة اعادة تأمين واحدة ، وقد لوحظ ان أغلب شركات التأمين تشكو قلة الخبرة والكفاءة الفنية والادارية بالاضافة الى أن حجم أعمال التأمين في السوق العراقية يمكن أن يستوعبه عدد أقل من شركات تأمين متينة اداريا وفنيا وماليا . لذلك برزت فكرة الدمج مستهدفة تجميع الخبرات في شركات أقل عددا وأكثر كفاءة مع ملاحظة الحجم الاقتصادي المناسب ، وقد تم دمج شركات التأمين على مرحلتين ، كما تقرر أن تتخصص احدى شركات التأمين بالتأمين على الحياة فقط ، وبنتيجة هذا الدمج والتخصص أصبحت الشركات التابعة للمؤسسة أربعة فقط ، هي شركة اعادة التأمين العراقية التي تمارس جميع أنواع أعمال اعادة التأمين ، والشركة العراقية للتأمين على الحياة التي تخصصت في أعمال التأمين على الحياة فقط ، وشركة التأمين الوطنية وشركة بغداد للتأمين اللتان تزاولان جميع أنواع التأمينات العامة ، وسوف تعيد المؤسسة النظر في مدى الحاجة لبقاء شركتين للتأمينات العامة على ضوء نتائج أعمال هاتين الشركتين ومدى الحاجة الى المنافسة بينهما وامكانية دمجها بشركة واحدة ليصبح لديها ثلاث شركات فقط يتخصص كل منها في نوع معين من أعمال التأمين .

٧ ـ توسيع فعاليات المؤسسة الاقتصادية في القطاع التجاري :

وفيما يتعلق بتوسيع نشاط المؤسسة في القطاع التجاري سواء ما يتعلق منها بانشاء شركات أو فتح فروع جديدة ، فقد كان عدد الشركات التجارية المؤممة أربعة كما تم الحاق مصلحة المبايعات الحكومية ومكتب بيع السمنت بها • ثم صدرت قرارات من لجنة التموين العليا بحصر استيراد الشاي والادوية والمواد الطبية والسيارات بمختلف أنواعها مع أدواتها الاحتياطية والاطارات والبطاريات بالمؤسسة الاقتصادية ، فأصبحت قيمة المواد التي تستوردها الشركات التجارية التابعة للمؤسسة تشكل ٣٣٪ من مجموع استيرادات العراق واذا ما اضيف اليها أقيام المواد التي تستوردها الدوائر الرسمية الاخرى والمنشآت الصناعية التابعة للمؤسسة الاقتصادية فستبلغ نسبة استيرادات القطاع العام ما بين ٥٠٪ الى ٥٥٪ من مجموع استيرادات العراق •

وترتب على توسيع استيرادات هذه الشركات ضرورة انشاء شركات جديدة والى اعادة النظر في اختصاصات الشركات القائمة رغبة في تركيز جهود الشركات ضمن نطاق الاختصاصات التي تم اعادة تحديدها تحقيقا لتأمين حاجيات المستهلك من المواد الضرورية • وعلى هذا فقد انيط استيراد السكر والشاي وبعض المواد الغذائية الاخرى بمصلحة المبايعات الحكومية كما انيط استيراد السيارات وأدواتها الاحتياطية بالشركة العامة للسيارات كما عهد باستيراد البطاريات والاطارات بالشركة الافريقية العراقية التجارية اضافة الى أعمالها السابقة وعهد باستيراد وتوزيع حليب وأغذية الاطفال والاجهزة والادوات الطبية والجراحية الى شركة المخازن العراقية اضافة الى ما كانت تستورده سابقا • كما كان لابد من قيام المؤسسة بعد صدور

قرارات حصر استيراد الادوية بها من انشاء شركة خاصة لهذا الغرض فتم تأسيس الشركة العامة لاستيراد وتوزيع الادوية والمواد الكيماوية التي انيط بها استيراد الادوية والاسمدة والمواد الكيمياوية والتي واجهت تحديات كثيرة استطاعت أن تصمد لها جميعا وتجتازها بنجاح فقد كان عليها تشكيل أجهزة جديدة والتصدي لمهمة استيراد وخزن وتوزيع جميع الادوية وسط جو معادي ومشحون بالحقد والدس والعراقيل وعلى مستويات مختلفة ، ولكنها برغم تلك المصاعب استطاعت أن تصمد وتتحدى فبلغ مجموع ما باعته من الادوية والمواد الاخرى المحصورة بها منذ تأسيسها حتى الان ، ولاقل من سنة ، حوالى الثلاثة ملايين دينار (٢٫٨٤٠ ألف دينار) واستطاعت توفير الادوية الضرورية وبأسعار أقل منها قبل حصر الاستيراد بها ، كما عملت على توسيع شبكة مذاخرها لتوزيع الادوية في بغداد وخارجها وفتحت فرعين لها في البصرة والموصل وهي في سبيل توسيع شبكة فروعها ومذاخرها لتسهيل تجهيز المناطق المختلفة في العراق بالادوية .

كما قامت المؤسسة بتطوير مكتب بيع السمنت وتحويله الى شركة عامة سميت بشركة مكتب بيع السمنت والمواد الانشائية وروعي في تحديد أغراضها امكانية قيامها باستيراد كافة المواد الانشائية بالاضافة الى قيامها بتسويق السمنت العراقي في الداخل والخارج وستتولى ابتداء استيراد جزء صغير فقط من الكوتا السنوية المخصصة لاستيراد المواد الانشائية وتعمل جنبا الى جنب مع القطاع الخاص لتتعرف أولا على مشاكل استيراد وتخزين وتوزيع هذه المواد الانشائية قبل التوسع في استيرادها .

كما تقوم المؤسسة الان باعداد الخطوات النهائية لتأسيس شركة

عامة تختص في استيراد المواد الكيميائية والاسمدة والآلات والعدد الزراعية حيث سيتم الاعلان عن تأسيسها خلال الشهر الحالى ، وبتأسيس هذه الشركة سيكون بامكان الشركة العامة لاستيراد وتوزيع الادوية والمواد الكيمياوية التفرغ لاستيراد الادوية فقط بعد تبديل اسمها لينسجم مع اختصاصها ، بينما تقوم الشركة المنوى تأسيسها باستيراد الاسمدة ومبيدات الحشرات والآفات الزراعية المحصور استيرادها بالمؤسسة اضافة الى قيامها باستيراد الالات والعدد الزراعية جنبا الى جنب مع الشركات الاهلية التي تتعاطى التعامل بمثل هذه العدد والالات لتحصل هذه الشركة على الخبرة اللازمة في استيرادها قبل أن تتوسع فيها .

ان المؤسسة الاقتصادية اذا كانت قد توسعت في قطاع الاستيراد وستتوسع فيه ، فانها تنظر بعين الرعاية الى تجارة المفرد الداخلية وهي لا تهدف قطعا الى الغاء دور باعة المفرد بل على العكس فانها تعمل وستظل تعمل على تقويتهم وزيادة عمولتهم وأرباحهم ومدهم بكل تسهيلات ممكنة وسيتم اعتبارا من أول الشهر القادم زيادة عمولة باعة المفرد من الشاي وسوف ينظر قريبا في زيادتها للمواد الاخرى . وعلى الرغم من أن كثيرا منهم الان تحت وطأة دعايات مغرضة من كبار التجار والمستوردين السابقين وضحية لهذه الدعايات الا انهم سيتبين لهم بشكل مادي وملموس انهم سيكونون أحسن حالا بعد قرارات حصر الاستيراد بالقطاع العام مما كانوا عليه قبل ذلك ولا أظن هذه الساعة ستكون بعيدة .

والى جانب الشركات التجارية الجديدة التي أسستها المؤسسة قامت بفتح فروع جديدة للشركات القائمة التابعة لها . فقامت مصلحة

المبايعات الحكومية بفتح أربعة فروع لها في بغداد وفرعين في البصرة والموصل وهي في سبيل فتح فروع لها في المدن الاخرى • كما قامت شركة المخازن العراقية (اوروزدي باك) باستكمال اجراءات تحويل شركتي المخازن في كل من كركوك والبصرة اللتان تساهم فيهما الى فروع لها بعد شراء أسهم المساهمين الآخرين فيها كما قامت بفتح فرع لها في الموصل باشر أعماله • ولم يقتصر عمل المؤسسة على فتح الفروع الداخلية بل تعداه الى فتح المكاتب الخارجية وكان الغرض من ذلك اعادة تنظيم عملية استيراد بعض المواد التي تم حصرها بالمؤسسة وارساءها على قواعد سليمة بشكل يحقق للاقتصاد الوطني المنافع الكثيرة • ومثال على هذا قيامها بفتح مكتب لمصلحة المبايعات الحكومية في سيلان يتولى الاشراف على عمليات شراء وشحن الشاي بصورة مباشرة دون تدخل الوسطاء والوكلاء وغيرهم ويمكن تقدير أهمية ذلك بالنسبة لحجم الكميات التي يستوردها العراق والتي تبلغ قيمتها حوالى الـ ٨ ملايين دينار سنويا • كما تدرس المؤسسة حاليا امكانية فتح مكتب آخر في كلكتا يتولى الاشراف على عملية استيراد وشحن الشاي ومنتجات الجوت وبعض المواد الاخرى من الهند • وكذلك فتح مكاتب في بعض البلدان الاوربية لتتولى الاشراف على استيراد المنشآت التجارية للمؤسسة من تلك البلدان وتنظيم شحنها دون حاجة الى خدمات وكلاء أو وسطاء محليين •

والى جانب الفروع قامت الشركات التجارية التابعة للمؤسسة بشراء وبناء وتطوير مخازن جديدة لها وشراء وانشاء كراجات جديدة للتصليح لتساير التوسع الذي طرأ في أعمالها •

وكان لابد على المؤسسة أن تقوم برسم سياسة موجهة بالنسبة

لاستيراد المواد التي تتعامل بها المنشآت التابعة لها وذلك لغرض تحديد تلك المواد في منهاج سنوي ثابت لكل منها آخذة بنظر الاعتبار امكانيات توسيع فعاليات المنشآت وزيادة حصتها للمواد التي تتوفر لها مجالات التصريف ومدى أهميتها بالنسبة للمستهلك وعلى هذا فقد قامت المنشآت باعداد مسودة لمنهاجها المقترحة حيث تولت المؤسسة دراستها وادخال التعديلات الضرورية عليها ومن ثم وضعها بالشكل النهائي بالتعاون مع الجهات المختصة في وزارة الاقتصاد والبنك المركزي وقد روعي بهذا الصدد قيام مديرية الاستيراد والتصدير بمنح اجازات الاستيراد بفترة مسبقة سيما بالنسبة للبضائع الموسمية التي يتحتم اتخاذ اجراءات استيرادها وتوفيرها في الوقت الملائم دون انتظار الاجراءات الروتينية في منحها ، هذا من جهة ومن جهة اخرى تنسيق الانسجام بين المنشآت والمديرية المذكورة بالنسبة لتخصيصات المواد المثبتة في المناهج ومنح الاجازات بموجبها . وقد بلغت قيمة المواد المخصصة في منهاج الاستيراد السنوي لاستيرادها من قبل المؤسسات التجارية التابعة للمؤسسة الاقتصادية أربعين مليون من الدنانير .

وقد قامت المؤسسة باعادة النظر في علاقات شركاتها التجارية مع المجهزين في الخارج وعقد الاتفاقيات الجديدة معهم وتقليص دور الوكلاء السابقين مما نتج عنه حصولها على أسعار أقل لمعظم السلع التي كانت تستوردها تلك الشركات قبل التأميم والذي مكنها من نقل هذا التخفيض في الاسعار للمستهلك والذي سنتكلم عنه فيما بعد .

وقد بلغ مجموع قيمة مبيعات منشآت المؤسسة العامة للتجارة بما فيها مبيعات السمنت في الداخل والمصدر منه الى الخارج خلال السنة الاولى بعد التأميم ستة وثلاثين مليون دينار يقابلها واحد وعشرون

مليون دينار مبيعات نفس الفترة للسنة التي سبقت التأميم في ١٤ تموز ١٩٦٤ أي بزيادة تمثل حوالى السبعين بالمائة (٧٠٪) .

ولابد لمؤسسة تبلغ مبيعاتها السنوية هذا الحجم الضخم وتمثل استيراداتها حوالى ٣٣٪ من مجموع استيراد البلـــد ككل أن تشارك مشاركة فعلية في رسم السياسة التجارية الخارجية للبلد وهذا ما تم لها بالفعل وذلك عن طريق ممثلها في اللجنة التي وضعت منهاج الاستيراد السنوي لعام ١٩٦٥ والذي أقر في حينه من قبل لجنة التموين العليا ، وكذلك عن طـــريق تمثيل المؤسسة في الوفود واللجان التي أجرت مفاوضات وابرمت اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع بعض الدول الشقيقة والصـــديقة كالمفاوضات التي جرت مع تركيـا في الخريف الماضي والمفاوضات التجارية التي تمت مع وفد تجاري هندى في الشتاء الماضي ببغداد ، وكذلك في الاتفاقية الاقتصادية التي ابرمت مع دولة الكويت بنتيجة المفاوضات التي اجريت هناك في أواخر عام ١٩٦٤ والاتفـاقية الاقتصادية التي وقعت مع جمهورية مالى في بغـــداد ، كما شاركت المؤسسة بأكثر من ممثل في مباحثات اللجنة الدائمية واللجان الفرعية للتنسيق الاقتصادي مع الجمهورية العربية المتحدة والتي جرت في كل من بغداد والقاهرة .

٨ ـ فعاليات المؤسسة الاقتصادية الاخرى في قطاع التأمين

زيادة فروع ومكاتب شركات التأمين في العراق :

وفي قطاع التأمين ، اضـــافة الى عمليات دمج شركات التأمين وتخصصها والذي أشرنا اليه سابقا ، فقد قامت المؤسسة بدراسة امكانية زيادة فروع ومكاتب شركات التأمين في العراق فتم توسيع الخدمات

التأمينية التي تقدمها شركات التأمين بحيث شملت مناطق مختلفة من العراق فقد افتتحت شركة التأمين الوطنية اثنى عشر مكتبا في مراكز الالوية المختلفة باشرت عملها اعتبارا من ١-١-٩٦٥ كما أسست شركة التأمين الوطنية مركزي تأمين على الحدود أحدهما في الرطبة والآخر في صفوان لاجراء التأمين الالزامي على السيارات الداخلة الى العراق ، كما فتحت الشركة العراقية للتأمين على الحياة مكتبا لها في مدينة الحلة وهي تدرس امكانية فتح مكاتب في مدن اخرى •

استثمارات الشركات :

كان من الاهداف الرئيسية وراء تأميم شركات التأمين استثمار أموالها واحتياطاتها بشكل موجه يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية ويساعد في تحقيقها • وتولى المؤسسة الاقتصادية هذا الجانب أهمية بالغة وتقوم المؤسسة العامة للتأمين باعادة النظر في سياستها الاستثمارية على ضوء الاهداف الجديدة ويؤمل أن تنتهي المؤسسة خلال هذا الشهر من اقرار الخطة الاستثمارية الجديدة • وكان من المشاريع الاستثمارية العاجلة التي قامت بها شركة التأمين الوطنية هو انشاء عمارة لها في الموصل ستستعمل من قبل الشركات والمصالح التابعة للمؤسسة الاقتصادية في الموصل وقد قامت الشركة بشراء قطعة أرض لهذا الغرض وهي في سبيل اعداد تصاميم البناية والاعلان عنها •

اعمال فروع وكالات شركات التأمين غير العراقية :

ونظرا لان القرارات الاشتراكية قد جعلت أعمال التأمين من اختصاص القطاع العام ولان التأميم لم يشمل فروع ووكالات الشركات الاجنبية للتأمين فقد بادرت المؤسسة الى ايقاف جميع فروع ووكالات

الشركات غير العراقية عن العمل اعتبارا من صباح يوم ١٥-٧-١٩٦٤ وأصدرت بيانا بهذا الصدد اذيع ونشر بكافة وسائل الاعلام وابلغت ممثلي تلك الشركات بأن ايقاف أعمالها لا يعني انهاء التزاماتها السابقة اطلاقا بل ان المؤسسة رعاية لحقوق الشركات في أعمالها السابقة وحماية لمصالح جمهور المؤمن لهم قامت بتعيين المشرفين على تصفية تلك الاعمال وحددت فترة سنة كاملة لانجازها • كما أصدرت بيانا الى جمهور المؤمن لهم تحثهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه تلك الشركات لقد كان لاجراءات المؤسسة في هذا الصدد وقع طيب في الاوساط التأمينية الاجنبية • ورغبة من المؤسسة في استمرار الانتاج بنفس مستواه وللاستفادة من خبرة الاجهزة المتوفرة لدى بعض الوكلاء والفروع كوحدات انتاجية قررت تكليف هؤلاء بالاستمرار في الانتاج لحساب الشركات العراقية وفق تقسيم أقرته استنادا الى محافظ الشركات وحجم أعمال الوكالات السابقة • كما قررت المؤسسة فيما بعد شروطا موحدة للاتفاق بين هؤلاء الوكلاء والشركات العراقية • وقد استمر أغلب الوكلاء في العمل لحساب الشركات العراقية واحتفظوا بعلاقاتهم بأغلب عملائهم •

العلاقات مع شركات اعادة التأمين الاجنبية :

وبالنظر لصفة التعاون الدولى التي تعم النشاط التأميني وتطمينا لشركات اعادة التأمين الاجنبية ذات العلاقة والمصلحة بسوق التأمين في العراق فقد طلبت المؤسسة الى جميع شركاتها الكتابة الى شركات الاعادة الاجنبية لتوضيح وضع شركات التأمين بعد تأميمها وضمانها من قبل الدولة واحترامها لكل التزاماتها وعلاقاتها بموجب اتفاقياتها مع شركات الاعادة • وقد كان لهذا التوضيح صدى حسن في جميع

الاوساط التأمينية العالمية ولمست المؤسسة أثره عنـــد زيارات ممثلي شركات الاعادة الاجنبية للعراق بعد ١٤-٧-١٩٦٤ •

جمعية التأمين العراقية :

ولاهمية وجود هذه الجمعية من ناحية العلاقة ببعض الهيئات الدولية كـ Fire Office Committee في لندن ومن وجهة نظر شركات الاعادة التي يهمها التزام شركات التأمين بالتعريفات المقررة والمراقبة من قبل الجمعية فقد أقامت المؤسسة لجنة خاصة تقوم بمهام الجمعية وابلغت الجهات المعنية بذلك •

محافظ شركات التأمين على الحياة :

لقد وجد ان محافظ الحياة العائدة للشركات غير العراقية ليست مشمولة بقرارات التأميم وان نقلها الى الشركات العراقية ينبغي أ ن يتم عن طريق التفاوض والتفاهم الاختياري مع ممثلي الشركات المالـكة للمحافظ ، وقد تم التوصل الى تفاهم تام حول النقاط المهمة المتعلقة بتحويل هذه المحافظ • وتطمينا لحاملي عقود التأمين المكونة لهذه المحافظ الذين خامرتهم الشكوك في مصير حقوقهم أصدرت المؤسسة بتاريخ ٨-٤-١٩٦٥ بيانا أوضحت فيه ان مسؤوليات الشركات المتعاقدة معهم ستنتقل الى الشركة العراقية للتأمين على الحياة وان ١-١-١٩٦٥ هو تاريخ هذا الانتقال ، وان مكاتب تلك الشركات مكلفة ومعتمدة من قبل المؤسسة لاستلام الاقساط كالعادة ولكن لحساب الشركة العراقية للتأمين على الحياة • وحث البيان حاملي العقود على الاستمرار في تسديد الاقساط في تواريخ استحقاقها حفظا لحقوقهم فيما سبق أن سددوه ضمانا للانتفاع من شروط التأمين التي تعاقدوا عليها •

ولما كانت الشركة العراقية للتأمين على الحياة هي الشركة التي ستنتقل اليها هذه المحافظ فقد عينت مشرفة على أعمال مكاتب الشركات المالكة للمحافظ بدلا من المشرفين الذين عينوا يوم ١٤-٧-١٩٦٤ .

وبالنظر الى أن عملية نقل هذه المحافظ يجب أن تتم وفق الاجراءات التي تعينها المادتان ٥٢ و٥٣ من قانون شركات ووكلاء التأمين رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٠ التي تهدف الى حماية حقوق المؤمن عليهم والتأكد من سلامة عملية النقل اذا كانت بين شركتين خاصتين ولما كانت المؤسسة العامة للتأمين ، وهي جهة رسمية ذات اختصاص في تنظيم سوق التأمين ، وهي القائمة بالاشراف على تحويل تلك المحافظ الى احدى شركاتها ويفترض فيها بداهة الحرص على حقوق المتعاقدين مع شركات التأمين غير العراقية فقد أعدت المؤسسة الاقتصادية لائحة قانون رفعتها الى مجلس الوزراء لتعديل المادتين الآنفتي الذكر بشكل يسمح لها تحويل المحافظ دون اجراءات معقدة مع حفظ حقوق كافة الاطراف .

تنظيم المنافسة في سوق التامين :

سادت سوق التأمين في العراق وخاصة الفترة التي سبقت التأميم في ١٤-٧-١٩٦٤ منافسة حادة تجسمت في السماحات والعمولات العالية على أسعار التعريفات وتخفيض الاسعار غير الخاضعة للتعريفة واخضاعها للسماحات أيضا وغير ذلك من المظاهر التي لم تبق قيمة للاسس الفنية وشجعت العملاء على الانتقال من شركة الى اخرى وفي كثير من الاحيان مخلفين وراءهم ديونا يصعب تحصيلها .

ولمعالجة هذا الوضع اتخذت المؤسسة اجراء فوريا بمنع اعطاء

السماحات والعملات غير الاصولية والاكتفاء بما هو مسموح به في التعريفات المقررة وكذلك بتطبيق الاسعار الفنية الصحيحة التي لم تقرر تعريفات بشأنها •

وحفظا على حجم أعمال الشركات ومنعا للارتباك طلبت المؤسسة الى الشركات المؤممة ابقاء أعمالها مع الشركات التي كانت تتعامل معها قبل التأميم •

وقد جاءت المرحلة الثانية في تنظيم المنافسة حين تقرر قيام شركتين فقط بأعمال التأمين العامة على قدم المساواة دون التفريق بين أعمال القطاع العام والخاص • فقد أصدرت المؤسسة العامة للتأمين تعليمات بتاريخ ٦-٤-١٩٦٥ منعت بموجبه رحيل الاعمال من شركة الى اخرى الا في حالات خاصة ووفق اجراءات معينة وكان الغرض من هذه التعليمات مرة اخرى الحفاظ على حجم محافظ الشركات الجديدة وعدم تعريضها الى النقص والزيادة بسبب التحويل وتوجيه الجهود وجهة مثمرة نحو الاعمال الجديدة •

زيادة الحصة الالزامية في اعادة التأمين :

كان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ ، الذى تم بموجبه تأسيس شركة اعادة التأمين العراقية ، قد ألزم جميع شركات التأمين باعادة تأمين جزء من أعمالها لدى هذه الشركة وحسب السب التالية :

١٥٪	في البحري والحياة
٥ ٪	في السيارات
١٠٪	في الحريق وبقية أنواع الحوادث

وقد لاحظت المؤسسة ان هذه النسب تتصف بالتحفظ الذي ان كان لها مبرر عند تشريع القانون فلا مبرر للابقاء عليها بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات عليها • كما وجدت ان الهدف من تأميم شركات التأمين وتنظيم السوق المحلية وكل الاجراءات الاخرى التي اتخذتها يجب أن يتناول سياسة اعادة التأمين أيضا بما يضمن الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من أقساط التأمين داخل البلاد من جهة وتمكين شركة الاعادة العراقية من التعامل في السوق الدولية وتصدير خدماتها لقاء النقد الاجنبي من جهة اخرى • لذلك وكخطوة اولى قررت المؤسسة زيادة الحصة الالزامية وتم لهذا الغرض تشريع القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذي أصبح نافذ المفعول اعتبارا من ١-١-١٩٦٥ • وبموجب هذا التعديل أصبحت الحصة الالزامية لجميع أنواع التأمين ٢٥٪ بدلا من النسب المبينة أعلاه •

قانون رسم الطابع :

واجهت شركات التأمين صعوبات جمة في تطبيق قانون رسم الطابع رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ لاختلاف أساس احتساب الرسم بالنسبة لانواع التأمين المختلفة وما نجم عن ذلك من ارتباك ومغالاة في تحديد الرسم لم يقصدها المشرع حتما • لذلك تبنت المؤسسة السعي لتعديل ما يخص احتساب الرسم على أقساط التأمين من هذا التأمين واقترحت مبدأ جديدا في احتساب الرسم وتسديده بدلا من الطريقة المعتادة في لصق الطابع وذلك بتسديد الرسم نقدا وشهريا محسوبا بنسبة مئوية من الاقساط الى الدوائر المختصة • ان تشريع هذه اللائحة هو الان

في مرحلتـــه النهـــائية والمفروض أن يكون نافذ المفعول اعتبارا من ١-٧-١٩٦٥ •

جباية أقساط التأمين البحري :

من المشاكل المتأزمة التي كانت تواجهها شركات التأمين مشكلة تحصيل أقساط التأمين وخاصة أقساط التأمين البحري وقد وجد ان اتفاقات فردية كانت نافذة بين بعض البنوك وبعض شركات التأمين على قيام الاولى بتحصيل أقساط تأمين الاعتمادات المفتوحة لديها لحساب الثانية ولقاء عمولة • وبالنظر لوجود مصالح مشتركة بين قطاع المصارف وقطاع التأمين وبعد مباحثات بين ممثلي الجهتين تم التوصل الى اتفاق من شأنه قيام جميع المصارف في العراق بتحصيل أقساط التأمين البحري لحساب شركات التأمين عند فتح الاعتمادات المستندية لديها • ولا يزال العمل ساريا بالاتفاق وبنجاح •

التأمين الالزامي للسيارات :

بالنظر للازدياد المضطرد في عدد وسائط النقل والمركبات القادرة على السير في الطريق العامة وما نجم عن ذلك من ازدياد في حوادث الدهس وعدد الضحايا غير المعوض عنهم فقد تبنت المؤسسة تشريع لائحة للتأمين الالزامي من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات تهدف الى تعويض المتضررين من هذه الحوادث وحمايتهم من اعسار المسؤولين عنها •

وكانت الجهود والمحاولات السابقة في تشريع مثل هذه اللائحة قد أخفقت في فترات سابقة الا أن المؤسسة أفلحت في تشريع اللائحة

وصدر القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٤ وأصبح نافذ المفعول اعتبارا من ١-١-١٩٦٥ • وقد باشرت شركات المؤسسة بتقديم خدماتها للجمهور بموجب هذا القانون في كافة أنحاء القطر وعلى نقاط الحدود بالنسبة للسيارات الوافدة اليه •

ان القانون بشكله الحالى يغطى الاضرار التي تصيب الآخرين في أرواحهم دون أموالهم كما لم يحدد مبلغا معينا للتأمين بل ترك أمر ذلك للمحاكم أو للاتفاق الودي •

لقد اشترط القانون تأسيس صندوق خاص لتعويض المتضررين من الحوادث الناجمة عن استعمال السيارات المستثناة من التأمين أو المجهولة الهوية أو التي لم يبرم بشأنها عقد تأمين وكذلك من الحوادث غير المغطاة • ان المؤسسة العامة تقوم الان بدراسة أنظمة للصناديق المماثلة في الدول الاخرى لاعداد نظام تأسيس الصندوق المطلوب في العراق •

تأمين السيارات الشامل :

ومع تنفيذ التأمين الالزامي عن المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات وجد ان اختلاف الغطاء الذي تمنحه الوثيقة الصادرة بموجب القانون عن الجزء المماثل في التأمين الشامل للسيارات أو أي غطاء تكميلي آخر يتطلب اجراء التأمينين في وقت واحد لمن أراد الحصول على غطاء شامل • وقد أخذت جمعية التأمين العراقية هذا الموضوع بنظر الاعتبار فقررت منح سماح معين على الغطاء التكميلي عند ازدواجه مع الغطاء القانوني • الا ان هذا السماح لم يكن بالحد الذي يشجع على اجراء التأمين التكميلي للسيارات وبالتالى عدم توسع أعمال السيارات

ان لم نقل تقلصه بسبب الاكتفاء بالتأمين الالزامي .

لقد عهدت المؤسسة العامة دراسة هذا الموضوع الى لجنة خاصة انتهت الى التوصية بشمول أسعار التأمين الشامل أو أي غطاء تكميلي آخر أسعار التأمين الالزامي وعلى ذلك قررت المؤسسة منح وثيقة التأمين الالزامي للمؤمنين تأمينا كاملا أو تأمينا تكميليا دون استيفاء أقساط اضافية مع مراعاة مدة التأمين . واعتبر هذا القرار نافذا اعتبارا من ١-١-١٩٦٥ .

المؤتمرات :

ساهمت المؤسسة في تأسيس الاتحاد العام العربي للتأمين الذي عقدت الاجتماعات التأسيسية له ومؤتمره الاول في القاهرة في أول ايلول ١٩٦٤ كما ساهمت في تأسيس اتحاد المؤمنين ومعيدي التأمين الافريقيين الاسيويين الذي التأمت اجتماعاته التأسيسية ومؤتمره الاول في القاهرة أيضا بتاريخ ٣ ايلول ١٩٦٤ .

وقد وجهت المؤسسة الدعوة لعقد المؤتمر الثاني للاتحاد العام العربي للتأمين في بغداد فتم ذلك في الفترة بين ٢٤-٢٨ آذار ١٩٦٥ برعاية السيد رئيس الجمهورية .

بلغ العدد المشتركين في المؤتمر ٢٧ ممثلا يمثلون ٢٣ شركة وهيئة ومؤسسة تأمين عربية تنتمي الى ١١ بلدا عربيا . وكانت فترة انعقاد المؤتمر مناسبة طيبة التقى فيها رجال التأمين العرب وتدارسوا مشاكلهم وتباحثوا في أوجه ووسائل توطيد العلاقات بين أسواق التأمين العربية المختلفة .

وقد اغتنمت المؤسسة فرصة انعقاد المؤتمر في بغداد فجعلت من

اسبوع انعقاده اسبوعا للتأمين أبرزت فيه شـــركات التأمين نشاطات مختلفة كالندوات التلفزيونية والاحاديث الاذاعية والحملات الدعائية في الصحف والسينمات وغيرها •

تعريفة التأمين البحري :

لم تكن للتأمين البحري تعريفة مقررة الا بحدود ضيقة جـــدا الامر الذي كان يفسح المجال غالبا للاجتهادات المتأثرة بدافع المنافسة لتحديد الاسعار • وكانت شـــركة اعادة التأمين العراقيـــة قد هيأت احصائيات مفصلة عن خبرتها في هذا الحقل اعتبارا من مطلع سنة ١٩٦١ لتكون أساسا لاية دراسة لوضع تعريفة شاملة • وقد شكلت المؤسسة لجنة لدراسة الاحصائيات واعداد مسودة تعريفة على ضوء التجربة التي تعكسها تلك الاحصائيات فانتهت اللجنة من مهمتها ورفعت توصياتها الى المؤسسة التي أقرت بدورها التعريفة وقررت أن تكون نافذة المفعول اعتبارا من ١-٤-١٩٦٥ •

وادراكا من المؤسسة بعدم امكانية شمول التعريفة المقررة لكافة أنواع البضائع ولجميع شروط التأمين قررت تأليف لجنة دائمة مهمتها متابعة اكمال التعريفة على ضوء النتائج المستحصلة من تجربة التطبيق واقتراح التعديلات الضرورية عليها •

مجموع التأمينات الهندسية :

بالنظر للمميزات الفريدة التي تميز أعمال التأمينات الهندسية (تأمينات كافة اخطار المقاولين، اخطار النصب، المراجل، عطب المكائن، خسارة الارباح الناتجة عن عطب المكائن) عن غيرها من أعمال التأمين

ولافتقار الشركات العراقية الى الخبرة الكافية في هذا الفرع ولاشراك الشركات كلها في جميع التأمينات الهندسية الامر الذي من شأنه تحقيق التوازن في محافظها والاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الاقساط في السوق المحلية ، قررت المؤسسة تأسيس حساب مجمع لهذا الغرض الهام من فروع التأمين واتفق على ان تعهد بادراته الى شركة اعادة التأمين العراقية • وقد ابقى هذا المجمع على روح المنافسة بين الشركتين المسموح لها بمزاولة التأمينات العامة •

أصبح المجمع نافذ المفعول اعتبارا من ١-١-١٩٦٥ وقد حقق خلال الفترة من تأسيسه نتائج باهرة والمأمول ان تتطور أعماله بشكل محسوس في المستقبل •

وقد فاتحت المؤسسة جميع الوزارات بشأن الزام المقاولين المحالة عليهم التعهدات الحكومية باجراء التأمين ضد أخطار تلك المقاولات وكان تجاوب تلك الوزارات والدوائر التابعة لها من أسباب نجاح المجمع ومن دواعي تقدير المؤسسة لتعاونها •

لقد استعان المجمع بخبرة احدى شركات اعادة التأمين العالمية وعول على مساعدتها الفنية في تكوين جهازه الفني وتنظيماته •

نتائج أعمال التأمين :

ان التطورات التي طرأت على سوق التأمين من توقف فروع وكالات الشركات الاجنبية عن العمل وعمليتي الدمج اللتين أدتا الى تقليص عدد الشركات وقرار التخصص الذي توقفت بموجبه احدى الشركات عن مزاولة التأمينات العامة ، وتنفيذ قانون التأمين الالزامي ،

وتأسيس مجمع التأمينات الهندسية ومنح اجازات الوكلاء الجدد ، كل هذه التطورات جعلت اعداد جداول تفصيلية مقارنة عن أعمال كل شركة على حدة امرا غير مجد لانها لا تعطي مقارنات صحيحة ، لذلك وجدنا ضرورة توحيد انتاج السوق العراقية في جدول واحد للفترة من ١٥-٧-١٩٦٤ لغاية ١٣-٧-١٩٦٥ مقارنة مع مثيلتها لفترة سنة قبل التأميم • والذي يتضح منه ان عدد الوثائق الصادرة لانواع التأمين المختلفة خلال السنة التالية للتأميم بلغت ما يزيد على ١٠٣ الف وثيقة مقارنة مع ٧٦ الف وثيقة خلال سنة قبل التأميم وقد جاء معظم الزيادة من التأمين الالزامي على السيارات كما يتضح منه ان أقساط التأمين التي تم تحصيلها خلال سنة بعد التأميم بلغت مليونين وستمائة واربعة وعشرون الف دينار مقارنة مع مليونين وخمسمائة وواحد وستون الف دينار خلال سنة قبل التأميم وبزيادة طفيفة •

مجمل اقساط التامين ووثائق التامين

جدول رقم (١)

الانتاج	١٤-٧-١٩٦٣ لغاية ١٣-٧-١٩٦٤		١٤-٧-١٩٦٤ لغاية ١٣-٧-١٩٦٥(٢)	
نوع التامين	عدد الوثائق	الاقساط بالدنانير	عدد الوثائق	الاقساط بالدنانير
البحري	٦٠٠٣١	١١٨١٣٨٢	٥٧٢١٠	١١٣٧٦٧٩
الحريق	٧٩٩١	٨٢٠٦٤٢	٩٧٥١	٦٠٤٦١٨
الحوادث	٨١٧٧	٥٥٩١٦٩	٨٩٥٣	٦٧٤٨٦٦
الالزامي للسيارات(١)	...	...	٢٧٤١٥	٢٠٦٨٥٦
المجموع	٧٦١٩٩	٢٥٦١١٩٣	١٠٣٣٢٩	٢٦٢٤٠١٩

(١) بوشر بتطبيق التأمين الالزامي على السيارات اعتبارا من ١-١-١٩٦٥ •
(٢) ارقام الاعمال شهر حزيران والنصف الاول من تموز ١٩٦٥ هي أرقام تقديرية•

ان اجراءات الدمج والتخصص وتوقف بعض الفروع والوكالات غير العراقية عن العمل كان من شأنها دون شك فقدان كمية من الاعمال الصغيرة الحجم في قسمي الحريق والحوادث بسبب عدم وضوح عناوين اصحابها وعلاقتهم الشخصية بمسؤولي وموظفي الفروع والوكالات المتوقفة عن العمل الامر الذي لم يمكن أجهزة الانتاج في الشركات من متابعة تجديد تلك الاعمال في تواريخ استحقاقها • كما ان قرارات حصر استيراد بعض المواد بالمنشآت التجارية التابعة للمؤسسة الاقتصادية أدت الى الغاء بعض وثائق التأمين في قسمي الحريق والحوادث وتخفيض مبالغها بشكل ملحوظ وذلك من قبل الذين تأثرت أعمالهم بتلك القرارات كاصحاب مذاخر الادوية ومستوردي السيارات وأدواتها الاحتياطية وتجار الشاي والسكر •

ان استقرار أوضاع شركات التأمين بعد التطورات الجذرية التي مرت بها ، وانصراف ادارتها الى تكوين وتطوير اجهزتها الانتاجية وتوسيع مجالات اعمالها جغرافيا وتحديد أسس المنافسة بينها هي عوامل هامة ستعين شركات التأمين بلا ريب على أكبر زيادة في الانتاج وتحقيق أفضل النتائج من اعمالها خلال السنة القادمة • اما ارباح شركات التأمين ، التي زادت بشكل ملحوظ عما كانت عليه قبل التأميم، فسوف نشير اليه في محل آخر •

٩ ـ فعاليات المؤسسة الاقتصادية الاخرى في القطاع الصناعي :

الحاق المصالح الصناعية الحكومية بالمؤسسة :

وفي القطاع الصناعي ، واضافة الى السبعة وعشرين شركة صناعية التي تم تأميمها والحاقها بالمؤسسة الاقتصادية ، فقد تم اعتبارا من

١-١٢-١٩٦٤ الحاق عشرة مصالح صناعية حكومية كانت تابعة لوزارات الصناعة والزراعة والاقتصاد بالمؤسسة الاقتصادية ، وقد تحقق لهذه المصالح الحكومية بهذا الالحاق التحرر من القيود الروتينية والعمل وفق أسس تجارية ، فبعد ان وصل مؤخرا الامر بها كمثال واحد فقط ، الى انها من أجل شراء آلة طابعة كانت مضطرة تنفيذا للتعليمات المالية الى استحصال موافقة مجالس ادارتها والوزارة التابعة لها ووزارة المالية على ذلك ، مع ما في ذلك من تأخير لاعمالها ، فهي اليوم تستطيع شراء ذلك وغيره في خلال ساعات قليلة ، وهي اليوم تعمل وفق أسس تجارية وتعمل على التخلص من الكميات الكبيرة المخزونة لديها من انتاجها عن طريق مساهمة المؤسسات النوعية في وضع خطة منسقة للانتاج والتصريف والبيع مع الاستفادة من الدراسة العلمية لنظام الكلفة ، هذا مع شروعها في تنويع انتاجها تلبية لحاجة الاسواق المحلية ، كما انها استفادت من جهة أخرى في الحصول على مصدر مضمون للتمويل للتخلص من اعباء الديون الكبيرة التي كانت مثقلة بها وعرقلة سير انتاجها والى تحويل توسعاتها الى جانب ان التضخم الكبير لدى معظمها في عدد العاملين فيها قد وجد له منفذا بنقل الفائضين الى الشركات الصناعية الاخرى التابعة للمؤسسة والتي تحتاج لهم . وبالاضافة الى ما تقدم فانها سوف لا تعتمد في المستقبل على الخطة الاقتصادية في تمويل توسعاتها ورأسمال تشغيلها والمتطلبات الاخرى فيها ، نظرا الى ان المؤسسة الاقتصادية قد يسرت لها هذه المهمة من مواردها الخاصة بجانب التسهيلات المصرفية التي حصلت عليها .

تكوين مؤسسات نوعية صناعية :

وقد قامت المؤسسة بتقسيم الشركات والمصالح الصناعية التابعة لها الى خمسة مجموعات صناعية نوعية متماثلة وهي المؤسسات النوعية لصناعة المواد الغذائية ولصناعة الغزل والنسيج ولصناعة السيكاير ولصناعة الاحذية والجلود ولصناعة المواد الانشائية ، وذلك لايجاد نوع من الانسجام والتنسيق في الاعمال بين المنشآت المتشابهة في الانتاج ، وتم تأليف مجلس ادارة لكل مؤسسة نوعية واشتراك مدراء الشركات التابعة لها في مجالس ادارتها ، وذلك للاخذ برفع مستوى الانتاج وتوزيع الاسواق والقضاء على المنافسة غير المشروعة واستغلال الامكانيات الفنية الموجودة لدى منشأة في منشأة أخرى مماثلة لها .

تحسين العلاقات الصناعية في المعامل :

ان وجود مشاكل عمالية في الصناعة أمر طبيعي وهو جزء من طبيعة العمل الصناعي شريطة ان تتوفر حسن النية والرغبة في الوصول الى حل تلك المشاكل بشكل موضوعي وبناء ، فلا صناعة بدون مشاكل صناعية عمالية . وقد حرصت ادارات المعامل على تحسين العلاقات التي كانت قائمة مع العمال قبل التأميم وأخذ التغير الذي طرأ على طبيعة ملكية هذه الشركات واداراتها بنظر الاعتبار ، كما أبدى العمال من جانبهم تفهما ووعيا ساعد كثيرا في زيادة الانتاج وحل الكثير من المشاكل ، وساعد الاتحاد العام لنقابات العمال ورئيسه بشكل خاص في حل معظم المشاكل التي طرأت بين الادارات والعمال . وقد عملت المؤسسة ولا تزال تعمل على افصاح موقفها من الحركة النقابية

التي هي احدى مقومات كل نظام اشتراكي ، ذلك ان المؤسسة الاقتصادية لا تقف موقفا سلبيا من الحركة النقابية وانما تدعو وتشجع وتؤازر العمل على ايجاد نقابات عمالية واعية لمسؤولياتها مدركة لواجباتها الا انها في نفس الوقت حريصة على ان لا تكون طرفا في الخلافات الداخلية بين النقابات نفسها أو بين عمال النقابة الواحدة لان هذا يبعدها عن مهمتها ويسيء الى طبيعة دورها .

وضع قواعد للانتاج والكلفة والحسابات :

وقد وضعت قواعد واسس لابراز الوضع المالي والانتاجي شهريا في كل منشأة بحيث يوضح حقيقة وضعيتها المالية والتزاماتها والمواد الاولية المخزونة والتي تحتاج اليها والعدد اللازمة والمصروفات الفعلية لها وللانتاج والنفقات الادارية وسائر المصاريف والواردات الخاصة بالمنشأة كما وضعت قواعد واسس لتخطيط الانتاج بحيث تكون السيطرة على احتياجات المنشأة من المواد الاولية والتكميلية وافية لمتطلبات الانتاج وتلبية حاجة السوق وتقليل السعر واستغلال الطاقة الانتاجية الكاملة في المعامل .

كما أخذ الاهتمام في المنشآت الصناعية يتجه نحو تحسين نوعية الانتاج وتثبيت مستواه بدلا من التوسل بوسائل تحط من نوعية الانتاج وتجعله دون مستوى المنتجات المستوردة .

وقامت المؤسسة أيضا بدراسة كلف الانتاج ووضع قواعد اقتصادية لحسابتها بحيث تتمكن المنشأة بواسطتها من بيع انتاجها على أساس كلفة محسوبة وغير مرتجلة كما كان يحصل في السابق الامر الذي سيكون ذا أثر كبير في تخفيض الاسعار للمستهلكين ويزيد من

قابليتهم لشرائها • علما بان الاسعار في السابق كانت تقدر تقديرا مبالغا فيه مما أدى الى تراكم الانتاج أو بيعه بأسعار فاحشة تزيد من أرباح أصحاب المشاريع على حساب المستهلكين •

ومع كل ما حققته المؤسسة في هذا المجال فانها تشعر انها لا زالت في بداية الطريق هذا وان أمامها الكثير مما يجب ان تفعله خلال السنة القادمة •

استغلال الطاقة الانتاجية الكاملة في المعامل :

لقد كان الكثير من المعامل الصناعية المؤممة يعمل بأقل من طاقته الانتاجية قبل التأميم مع ما يؤدي ذلك الى ارتفاع في كلفة الانتاج وتبديد لبعض الاموال المستثمرة في تلك المعامل • وقد استطاعت المؤسسة استغلال الطاقة الانتاجية في كثير من تلك المعامل ولاول مرة تعمل شركات السمنت وشركات الزيوت النباتية والمنظفات بكامل طاقاتها الانتاجية مع ما في هذا من زيادة في الانتاج وتخفيض للكلفة وزيادة في الارباح •

تصدير بعض المنتجات الصناعية المؤممة الى خارج العراق :

لقد سجلت أرقام تصدير الاسمنت الى خارج العراق بعد التأميم رقما قياسيا لم تشهده هذه الصناعة من قبل حيث جاوز النصف مليون طن ، كما شرعت المؤسسة في العمل بصورة فعلية على تصدير بعض منتجات مصانعها الى خارج العراق وقد تم فعلا هذا التصدير الى الكويت وامارات الخليج العربي والجمهورية العربية المتحدة •

اعادة النظر في الاتفاقيات غير المتكافئة التي ترتبط بها بعض الشركات الصناعية المؤممة :

كانت بعض الشركات المؤممة قد ارتبطت باتفاقيات معينة مع شركات

ومؤسسات أجنبية لقاء استعمال علامات تجارية معينة أو الحصول على مساعدة فنية منها • وقد استطاعت المؤسسة اعادة النظر في هذه الاتفاقيات فتم الغاء الاتفاقية القديمة بين شركات منتوجات بذور القطن وشركة يونيلفر لقاء استعمالها العلامات الفارقة لصابون لوكس وأنواع أخرى من الصابون ومسحوق سيرف وحصولها على بعض المساعدات الفنية وتم تخفيض الاجور التي تتقاضاها الشركة الاجنبية الى عشرة آلاف دينار سنويا فقط وقد وفر ذلك للمؤسسة حوالي المائة ألف دينار سنويا، كما أعادت النظر في الاتفاقية المعقودة بين شركة الرافدين للمنظفات التي تنتج مسحوق تايد وشركة بروكتر اند كامبل وبين شركة الكبريت المتحدة والتي تنتج الشخاط علامة الثلاث نجمات وبين الشركة السويدية صاحبة العلامة ، وكذلك بين شركة اتحاد مصانع الورق وبين أصحاب العلامات الفارقة التي تستعملها وتم توفير ما يزيد على المائة ألف دينار سنويا من هذه الاتفاقيات الثلاثة أيضا •

تشكيل شركة صناعية جديدة وتوسيع وتحسين المعامل القائمة :

على الرغم من انخفاض أسعار عدد من المواد الغذائية وثبات أسعار معظمها الآخر خلال السنة الماضية فقد استغل ارتفاع أسعار البيض واللحوم لوحدها لزيادة الطلب عليها وعدم مرونة انتاجها كدليل على ارتفاع الاسعار عموما ، مما دفع المؤسسة الاقتصادية الى التفكير في المساهمة في حل مشكلة ارتفاع أسعار هاتين المادتين أيضا • وبعد دراسات مفصلة داخل العراق وخارجه أقرت تأسيس معامل لانتاج الدجاج والبيض والعلف بكلفة حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون دينار وذلك لانتاج حوالي ثلاثين مليون بيضة وخمسة ملايين دجاجة

سنويا وانتاج العلف الذي تحتاجه هذه المعامل وكذلك تزويد الاهالي به • وقد تم تأسيس الشركة العامة للدواجن لهـذا الغرض مباشرة اعمالهـا وتم خـلال الاسبوع الماضي حسـب الاسس لبعض أبنيتهـا التجريبية ويؤمل ان يصل انتاجها الى الاسواق في منتصف الصيف القادم مع ما ستساهم به من خفض أسعار اللحوم والبيض بشكل فعال •

كما قامت المؤسسة بتوسيع الطاقة الانتاجية لصناعة السمنت بعد ان أصبحت تعمل اليوم بكامل طاقتها وذلك من أجل زيادة كميـات السمنت المطلوب تصديرها الى الخارج فأقرت مضاعفة الطاقة الانتاجية لمعمل شركة السمنت المتحدة في السماوة وزيادة انتاجه من ٢٠٠ ألف طن الى ٤٠٠ ألف طن سنويا وبكلفة مليون ونصف المليون دينارا وقد باشرت الشركة بتنفيذ المشروع • كما أقرت المؤسسة تنفيذ مشروع تصفية الغبار من الافران ومشروع عازلات السمنت التابع لشـركة السمنت العراقية وبدأ العمل في تنفيذ المشروع ، كما أقرت توسيع معمل سمنت الفرات •

كما قامت المؤسسة باقرار المباشرة بتنفيذ عدد من مشاريع التوسيع والتحسين الاخرى فأقرت وباشرت بتنفيذ مشروع مضاعفة الطـاقة الانتاجية لمصلحة شؤون الالبان وتحسين وتوسيع شركة الغزل والنسيج العراقية وشركة فتاح باشا وشركة الصناعات العقارية والمواد البنائية وشركات أخرى غيرها ، كما يتم توسيع مصلحة السكر الحكوميـة ومصلحة الغزل والنسيج الحكومية في الموصـل على حساب الخطـة الاقتصادية •

ولم يعد التمويل مشكلة أمام المؤسسة في توسيع معاملها ، فهي

بالاضافة الى مواردها المالية الخاصة بها تعمل على الاستفادة من امكانيات المصارف المؤممة التي تقوم بتمويل المشاريع الصناعية المؤممة كلما احتاجت الى ذلك بسخاء وبدون تردد .

١٠ـ التطورات الائتمانية في المصارف ، الودائع والتسهيلات الائتمانية ونسبة السيولة واعادة الخصم :

والآن لنستعرض بالارقام ما طرأ على المصارف بعد تأميمها .

الودائع :

ففيما يتعلق بالودائع كان من المتوقع ان تنخفض الودائع خلال الاشهر الاولى بعد تأميم المصارف الا ان الثقة ما لبثت ان عادت بالجهاز المصرفي ويسرني ان اعلن بكثير من الفخر والاعتزاز بالعاملين في القطاع المصرفي وبالشكر لهم ان مجموع الودائع الآن بأشكالها المختلفة هو أكثر عما كان عليه قبل التأميم بأكثر من أربعة ملايين دينار وان رصيد الودائع قد سجل الآن ثمانية وسبعين مليونا ونصف مليون دينار (٧٨ر٥ مليون) وهو أعلى رقم للودائع سجله الجهاز المصرفي في العراق منذ تأسيسه حتى الآن . ولقطع خط الرجعة على المشككين يسرني ان اعلن ان معظم هذه الزيادة جاءت من الودائع الاهلية التي زادت بمقدار مليونين وسبعمائة الف دينار الآن مقارنة بما كانت عليه قبل التأميم وانها اليوم ، وباستثناء شهر واحد طارىء قبل التأميم ، قد سجلت أعلى رقم وصله رصيد الودائع الاهلية في تاريخ الجهاز المصرفي حيث وصلت أربعة وستين مليون ، كما يسعدني ان أذكر ان حسابات التوفير الاهلية لدى المصارف قد سجلت الآن زيادة عما كانت عليه قبل التأميم مقدارها

جدول رقم (٢)

التطورات الائتمانية في العراق خلال سنة
(المبالغ بملايين الدنانير)

التاريخ	الودائع			ارصدة الائتمان التجاري[1]	ارصدة التسهيلات الاخرى (الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية)	السلف والقروض الممنوحة للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية	نسبة السيولة المئوية	اعادة الخصم لدى البنك
	ارصدة الودائع	ارصدة الودائع الحكومية وشبه الحكومية	المجموع					
حزيران ١٩٦٣	٥٨ر٤	١٠ر٦	٦٩	٦٠ر٧	٤٨ر٣	٢ر٤	٢٨	٢ر٥
حزيران ١٩٦٤	٦١ر٣	١٣ر١	٧٤ر٤	٧٣ر٥	٧٢ر١	٠ر٨	٢٤	٤ر٠
حزيران ١٩٦٥	٦٤ر٠	١٤ر٥	٧٨ر٥	٦٢ر٢	٧٧ر٨	٥ر٨	٢٥	١ر٢

(١) يشمل الاوراق المخصومة والسلف المختلفة بضمنها السحب على المكشوف.

مليون وثلاثمائة ألف دينار وهو أعلى رقم يسجله الجهاز المصرفي في تاريخه أيضا حيث وصل رصيد حسابات التوفير الاهلي لدى المصارف التجارية خمسة وعشرين مليون دينار • والجدول رقم (٢) يبين تطور الودائع بعد التأميم •

العمليات الائتمانية :

اما بالنسبة للتسهيلات المصرفية فقد واجهت المؤسسة العامة للمصارف بعد التأميم مباشرة مشكلة كيفية دراسة التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل كل مصرف سابقا بدون ان تؤدي هذه الدراسة الى تأثير سيء في الفعاليات التجارية • وقبل التصدي للاسلوب الذي عولجت به هذه المشكلة نود ان نوضح ما يلي :

أولا ـ كانت التسهيلات المصرفية تمنح من قبل كل مصرف قبل التأميم بدون معرفة مقدار التسهيلات الممنوحة للعميل ذاته في المصارف التجارية الاخرى ، الامر الذي أدى في كثير من الاحيان الى حصول عدد من الاشخاص على تسهيلات مصرفية لا تتناسب مع كفاءتهم المالية ولا مع أعمالهم التجارية •

ثانيا ـ كان الطابع الشخصي ذا أثر غير قليل في تحديد نوعية الذين يمنحون التسهيلات المصرفية سواء اتخذ هذا الطابع شكل علاقة شخصية بحتة أو شكل ارتباط في مصالح مشتركة • وقد أدى ذلك الى منح تسهيلات مصرفية مبالغ فيها أحيانا أو لاغراض غير تجارية في أحيان أخرى •

ثالثا ـ لقد احدثت الظاهرتان أعلاه ان يكون التسليف في كل مصرف بعيدا عن المرونة ، اذ بالنظر لانه لم يكن مستندا الى الاسس

المصرفية الموضوعية فقد أصبحت تصفية بعض الالتزامات عند وجود ضرورة لذلك ـ صعبة التحقيق • ولذلك كانت المصارف تعاني من التزامات شبه جامدة تقلل من امكانياتها المادية كما تضعف حريتها في التصرف • وهذا الامر بالذات أدى بدوره الى ان يكون حجم التسليف بالنسبة الى موارد كل مصرف كبيرا بصورة لا تنسجم مع سلامة التسليف ، ولا تهيأ السيولة اللازمة لمواجهة الاحتمالات المختلفة •

ولاشك ان الضجة المفتعلة التي اثيرت بعد التأميم مباشرة حول التسهيلات المصرفية كانت متأتية على الاغلب من عوامل مرتبطة بما جاء اعلاه ، اذ لم يجد بعض المنتفعين من وضعية المصارف التجارية قبل تأميمها بدا من مهاجمة عملية التأميم ، نظرا لانها تحرمهم من امتيازات غير معقولة كانوا يتمتعون بها سابقا •

لقد واجهت المؤسسة العامة للمصارف بعد التأميم بقدر تعلق الامر بموضوع التسهيلات المصرفية مشكلة قانونية هي مدى مسؤولية المصارف التجارية بعد تأميمها عن التزامات المصارف المؤممة ، وتأثير العمليات المصرفية التالية للتأميم في تقييم الموجودات كما كانت عليه في ١٣-٧-١٩٦٤ الا ان البت في هذه المشكلة لم يأخذ وقتا طويلا ، سمح بعده مباشرة لجميع عملاء المصارف التجارية المؤممة باستعمال تسهيلاتهم المصرفية في حدود ٢٠ الف دينار بكل حرية وفي الوقت ذاته درست لجنة مختصة تسهيلات مصرفية التى تزيد على هذا الحد وبتت فيها • ثم أخذت هذه اللجنة بدراسة تسهيلات جميع العملاء الاخرين لاجل تثبيتها في كل مصرف ويمكن التأكيد هنا ان نسبة

الذين الغيت تسهيلاتهم او خفضت كانت نسبة قليلة جدا • كما ان اللجوء الى الالغاء أو التخفيض في حينه لم يسمح به الا عند وجود مبررات قوية تستدعى هذا الالغاء ، مثل تـــرك صاحب التسهيلات العمل التجارى او مغادرته للعراق او عدم استعماله للتسهيلات او عدم تناسبها مع امكانيته (وعدم قدرته على توثيقها باي شـكل من الاشكال) • وقد عمدت المؤسسة العامة للمصارف الى ان يكـون التخفيض ـ عند وجود ضرورة له ـ بصورة تدريجية بحيث يفسح فيها المجال للشخص لتصفية التزاماته خلال فترة معقولة من الزمن •

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل أخذت لجان التسهيلات في كل مصرف بمنح تسهيلات مصرفية جديدة وزيادة التسهيلات القديمة حسب ظروف العمل المعتادة في كل مصرف كمـــا خولت مجالس الادارة صلاحية البت والتنفيذ لهذه القرارات ، دون انتظار مصادقة المؤسسة العامة للمصارف عليها ،وذلك لتلافى الروتين الذى قد لا يتلائم مع طبيعة العمل التجاري •

ان توجيه السياسة الائتمانية للمصارف التجارية يتطلب وضع عمليات الائتمان وفق الاسس السليمة المتعارف عليها • وقـد عملت المؤسسة العامة للمصارف على تنظيم قسم الائتمان المصرفي ، ووضع قواعد العمل اللازمة له ، بحيث يمكن الان معرفة التسهيلات المقررة والمستعملة لكل عميل في جميع المصارف التجارية كما هي في نهاية كل شهرين • ولاشك ان الاحصائيات والمعلومات التي بدأ ذلك القسم بجمعها وتبويبها سوف تكون نقطة الارتكاز لوضع سياسة ائتمانيـة موجهة تنسجم في أهدافها مع خطة التنمية الاقتصادية ، وتستند الى مبدأ

رئيسى هو ان التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف ليست منحة لافراد قلائل ، كما انها ليست حقا شخصيا لهم ، وانما هي وسيلة لتحريك الفعاليات الاقتصادية وتنشيطها وفق اهداف عامة مرسومة

اما ارقام الائتمان التجاري الذي يشمل الاوراق المخصومة والسلف المختلفة بضمنها السحب على المكشوف ، وبسبب التوسع الكبير قبل التأميم في منح الائتمان الغير المستند على أسس صحيحة وتركز هذا التوسع بين عدد قليل من كبار التجار ثم انتفاء الحاجة لمنح الائتمان لبعض الشركات والافراد نتيجة حصر استيراد بعض انواع السلع في القطاع العام ، اضافة الى الاعتماد الى درجة اكبر على مصادر التمويل الداخلي للمشاريع ومؤسسات الافراد فقد انخفض مجموع ثلاثة وسبعين مليون ونصف المليون دينار قبل التأميم الى اثنين وستين مليونا ومائتي الف دينار الان .

واما بالنسبة للتسهيلات المصرفية الاخرى المتعلقة بالاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية فقد سجلت الان سبعة وسبعين مليونا وثمنمائة الف دينار وهو أعلى رقم يسجله الجهاز المصرفي لهذا النوع من التسهيلات المصرفية خلال السنوات السابقة وهو يزيد بمقدار خمسة ملايين وسبعمائة الف دينار عما كان عليه قبل التأميم .

اما القروض الممنوحة للقطاع العام فقد زادت بمقدار خمسة ملايين الان عما كانت عليه قبل التأميم وذلك بسبب توسع القطاع العام وزيادة اعتماده على الجهاز المصرفي ، وهكذا يوضع الجهاز المصرفي لاول مرة بشكل كامل في خدمة القطاع العام .

اما نسبة السيولة لدى المصرف فهي اعلى الان مما كانت عليه

قبل التأميم اذ سجلت نسبة ٢٥٪ مقارنة مع ٢٤٪ قبل التأميم .

واما بالنسبة لاعادة الخصم حيث تلجأ المصارف التجارية الى البنك المركزي عند الحاجة للحصول على موارد اضافية عن طريق اعادة خصم الاوراق التجارية لديه فان المصارف التجارية اقل حاجة الان للبنك المركزي مقارنة مع ما كانت عليه قبل التأميم اذ بلغ رصيد اعادة الخصم لدى البنك المركزي قبل التأميم اربعة ملايين دينار وهو اليوم مليون ومائتي الف دينار فقط ، الا ان البنك المركزي قدم مساعدات كبيرة لهذه المصارف خلال الاشهر الاولى من التأميم حيث وصل رصيد ما قدمه لها عن طريق اعادة الخصم الى أكثر من ثمانية ملايين ، وذلك في نهاية ايلول ١٩٦٤ ثم عاد بعدئذ الى الانخفاض نتيجة لتحسن سيولة المصارف .

وهكذا ينجح تأميم المصارف في تحقيق زيادة في الودائع وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص حسب حاجته الحقيقية ويضع موارد المصارف تحت خدمة القطاع العام ولتسهيل عملية التنمية .

١١ـ زيادة الانتاج والمبيعات وتخفيض الاسعار وزيادة الارباح :

بعد هذا العرض لابد انكم تتساءلون ، وماذا طرأ على مبيعات المصالح والشركات التجارية التابعة للمؤسسة ، وهل زاد انتاج ومبيعات الشركات والمصالح الصناعية التابعة للمؤسسة ام انخفض ، ثم ماذا عملت المؤسسة حول اسعار السلع التي تنتجها او تستوردها بعد ان كان ارتفاع اسعارها سببا من اسباب التأميم او حصر الاستيراد ، وبعد كل ذلك ماذا حققته هذه الشركات المؤممة من ارباح بعد التأميم وماذا استفاد العمال .

زيادة المبيعات والانتاج :

لقد حققت المؤسسة الاقتصادية زيادة في مبيعات المنشآت التجارية التابعة لها نتيجة لتوسيع اعمالها وحصر استيراد مواد جديدة بها وبلغت قيمة مبيعات هذه المنشآت التجارية خلال سنة بعد التأميم حوالى ستة وثلاثين مليون دينار مقارنة مع واحد وعشرين مليون دينار تقريبا الذى يمثل مجموع استيراداتها خلال سنة قبل التأميم أي بزيادة المبيعات بلغت ٧١٪ عما كانت عليه قبل التأميم ، كما يبين الجدول رقم (٣) ذلك .

واما بالنسبة للمنشآت الصناعية التابعة للمؤسسة الاقتصادية سواء المؤممة منها أو المصالح التي الحقت بالمؤسسة بعد التأميم ، وعلى الرغم من ان السنة التي اعقبت التأميم تمثل فترة انتقالية غير طبيعية لها ، الا انه يسرني ان ابين بأن هذه الشركات والمصالح الصناعية حققت زيادة في الانتاج وفي المبيعات (جدول رقم ٤) فقد بلغت قيمة الانتاج خلال احدى عشر شهرا بعد التأميم حوالى اربعين مليون ونصف المليون دينار مقارنة مع حوالي سبعة وثلاثين ونصف المليون دينار قبل التأميم وبزيادة ٧٪ كما بلغت قيمة مبيعاتها ما يزيد على واحد واربعين مليون دينار مقارنة مع حوالى ستة وثلاثين مليون ونصف المليون دينار قبل التأميم أي بزيادة ١٣٪ . هذا مع العلم ان نسبة زيادة كمية انتاجها ومبيعاتها اكثر من ذلك وذلك بسبب تخفيض اسعار منتجات البعض منها . وقد حققت صناعة المواد الانشائية اعلى نسبة للزيادة في الانتاج والمبيعات اذ سجلت ٢١٪ و ٢٣٪ على التوالي ، كما سجلت صناعة الغزل والنسيج زيادة بالانتاج بلغت ١٧٪ وزيادة

في المبيعات بلغت ٢٢٪ كما سجلت صناعة الجلود والاحذية زيادة في الانتاج والمبيعات بلغت ١٠٪ و١١٪ على التوالي وسجلت صناعة المواد الغذائية زيادة في الانتاج بلغت ٣٪ وفي المبيعات بلغت ١٥٪ وكانت أقل زيادة سجلتها صناعة السكاير اذ سجلت في الانتاج زيادة ١٪ وفي المبيعات ٣٪ وتقوم المؤسسة باعادة النظر في معامل السكاير في بغداد .

جدول رقم (٣)

مقارنة لمجموع مبيعات الشركات والمصالح التجارية للمؤسسة الاقتصادية خلال سنة بعد التأميم مع سنة قبلها

اسم الشركة أو المصلحة	المبيعات بآلاف الدنانير خلال سنة بعد التأميم	المبيعات بآلاف الدنانير خلال سنة قبل التأميم	الزيادة بآلاف الدنانير	النسبة المئوية
الشركة الافريقية العراقية	٣٦٨٩	١٩٣١	١٧٥٨	٩١
الشركة العامة للسيارات	٣٤٨٧	١٠١٧	٢٤٧٠	٢٤٢
شركة المخازن العراقية(١)	١٠٢٣	٥٦٣	٤٦٠	٨١
مصلحة المبايعات الحكومية	١٩١١٢	١٢٣٧٩	٦٧٣٣	٥٤
شركة مكتب بيع السمنت والمواد الانشائية	٥٦٩٠	٥٠١٤	٦٧٦	١٣
الشركة العامة لاستيراد وتوزيع الادوية والمواد الكيماوية	٢٨٤٠	٠٠	٢٨٤٠	٠٠
المجموع	**٣٥٨٤١**	**٢٠٩٠٤**	**١٤٩٣٧**	**٧١٪**

(١) باستثناء مبيعات سكاير الجمهورية .

جدول رقم (٤)

مقارنة انتاج ومبيعات المنشآت الصناعية التابعة للمؤسسة الاقتصادية خلال احد عشر شهرا بعد التأميم مع الفترة المماثلة قبل التأميم

اسم المؤسسة النوعية	قيمة الانتاج بآلاف الدنانير قبل التأميم	قيمة الانتاج بآلاف الدنانير بعد التأميم	النسبة المئوية للزيادة ٪	قيمة المبيعات بآلاف الدنانير قبل التأميم	قيمة المبيعات بآلاف الدنانير بعد التأميم	النسبة المئوية للزيادة ٪
صناعة المواد الغذائية	١٥٩٣٩	١٦٥٤١	٣	١٤٥٥٩	١٦٦١٢	١٥
صناعة الغزل والنسيج	٤٧١٨	٥٥٤٨	١٧	٣٩٦٥	٤٨٧٢	٢٢
صناعة السكاير	٩٢٦٧	٩٣٥٠	١	٩٥٢٢	٩٧٩٦	٣
صناعة الجلود والاحذية	١٩١٢	٢٠٩١	١٠	١٩٦٢	١٩٧٥	١
صناعة المواد الانشائية	٥٦٢١	٦٨١٨	٢١	٦٤٢٣	٧٩٤٤	٢٣
المجموع	٣٧٤٥٧	٤٠٣٤٨	٪٧	٣٦٤٣١	٤١١٩٩	٪١٣

تخفيض الاسعار :

قامت المؤسسة الاقتصادية منذ الاسابيع الاولى لممارستها اعمالها في اتخاذ اجراءات عاجلة بتخفيض اسعار اكبر عدد ممكن من المواد التي تستوردها وتنتجها محليا أو تستوردها • فقد تم تخفيض اسعار الدهن النباتي والصابون والمنظفات والطحين والاحذية والشخاط والاقمشة الصوفية والسجاد بنسب تراوحت بين ٨٪ الى ٢٠٪ ، كما تم تخفيض اسعار السكر على مرحلتين من ١١٥ الى ٧٥ فلس للكيلو اى بنسبة ٣٥٪ وتم تخفيض اسعار الشاى وكذلك الادوية بنسبة لا تقل عن ١٠٪ من اسعارها قبل الحصر ، كما تم تخفيض اسعار الاطارات بنسبة تتراوح بين ٢٠-٣٥٪ من اسعارها السائدة في السابق وكذلك جرى تخفيض اسعار السيارات بنسبة تراوحت ما بين ١٠-١٥٪ بحيث اصبحت احد ىالسيارات الصغيرة المعروفة (فوكس واكن) تباع ب (٨٤٠) دينارا بعد ان كان سعرها في السابق (٩٣٠) دينارا •

ويسرني ان اعلن ان المؤسسة الاقتصادية قررت اجراء تخفيض آخر لاسعار السكر والشاي بنسبة ١٢٪ وتخفيض سعر المفرد للكيلو من السكر من ٧٥ فلسا الى ٦٥ فلسا للكيلو وكذلك تخفيض المفرد للشاي من ٧٣٠ فلسا للكيلو الى ٦٥٠ فلسا للكيلو الواحد • وسوف لن تألوا المؤسسة جهدا في تخفيض اسعار اية مواد أخرى تنتجها أو أو تستوردها كل ما امكنها ذلك •

أرباح الشركات المؤممة :

وبجانب الزيادة في الانتاج والمبيعات وعلى الرغم من تخفيض الاسعار فقد حققت الشركات المؤممة ارباحا اكثر مما كانت تحققه قبل

التأميم • فقد تبين من نتائج تدقيق حسابات ثلاثين من الشركات المؤممة لفترة ثمانية اشهر ونصف بعد التأميم اى منذ ١٤-٧-١٩٦٤ الى نهاية ٣١-٣-١٩٦٥ وهي نهاية السنة المالية للمؤسسة والتي قام بها مدققون قانونيون (مراقبو حسابات) يستطيع من يرغب الرجوع اليهم ليطلع على الحسابات ، أن الشركات المؤممة الثلاثين ، باستثناء خمسة شركات مؤممة لم ينته تدقيقها بعد ، قد حققت خلال ثمانية أشهر ونصف بعد التأميم ارباحا صافية بلغ مجموعها قبل دفع ضريبة الدخل ثلاثة ملايين ومائتي الف دينار مقارنة مع ارباح صافية لنفس الفترة قبل التأميم وقبل دفع ضريبة الدخل ايضا بلغت مليونين وخمسمائة وخمسة وسبعون الف دينار أي لصافي زيادة الارباح مقدارها ٢٤٪ عن فترة ما قبل التأميم • ومن بين الشركات اربع شركات منها حققت خسارة لاسباب مختلفة لها ما يبررها فان ستة وعشرين منها حققت ارباحا عالية • وقد حققت شركة باتا العراقية ١٤٣ الف دينار مقارنة مع ٥٧ الف دينار قبل التأميم أي بزيادة ١٤٨٪ وشركة الاسبست العراقية التي حققت ١٥٢ الف دينار بعد التأميم مقارنة مع ٦٦ ألف قبله أي بزيادة ١٣٠٪ وشركة منتوجات بذور القطن التي حققت ٣٣٤ الف دينار مقارنة مع ١٦٥ الف دينار لنفس الفترة قبل التأميم وبزيادة ١٠٢٪ وشركة التأمين الوطنية التي حققت ارباحا مقدارها ٣٣٠ الف دينار مقارنة مع ٢٢٢ الف دينار قبل التأميم وبزيادة ٤٨٪ ، وشركة الزيوت النباتية التي حققت ٣٣٠ ألف دينار مقارنة مع ٢٩٧ الف دينار قبل التأميم والتي كانت تشمل ارباح الشركة من شركة الرافدين للمنظفات وبرغم تخفيض أسعار الزيوت والصابون ، وشركة الرافدين للطحن والتجارة التي

حققت ارباحا بلغت ١١٨ الف دينار مقابل خسارة ٢٥ ألف دينار قبل التأميم ، وشركة طحن حبوب الشمال التي حققت ٩٤ ألف دينار بعد التأميم مقارنة مع ٤١ ألف قبله أي بزيادة ١٢٨٪وشركة الجلود الوطنية التي حققت زيادة في الارباح ٢٧٪ ، والجوت العراقية التي حققت زيادة ١٨٪ ، وسمنت الرافدين التي حققت زيادة ٣٠٪ في الارباح • والكبريت المتحدة التي حققت ٥٥ الف دينار بعد التأميم مقارنة مع ١٣ الف دينار قبل التأميم اى بزيادة ٣٣٠٪ •

ان الارباح التي حققتها هذه الشركات المؤممة اضافة الى النتائج المادية الاخرى كفيلة الآن بتغيير النظرة المتشائمة التي كانت سائدة قبل القرارات الاشتراكية والتي كانت تشكك في قدرة القطاع العام (الحكومة) على ادارة اى مشروع صناعي أو تجارى بكفاءة وعلى تحقيقه ارباحا تحت ادارة القطاع العام • فقد اثبتت تجربة المؤسسة الاقتصادية ان القضية ليست مسألة ادارة قطاع خاص أو عام بقدر ما هي مسألة توفير شروط موضوعية معينة لادارة هذه المشاريع ، فقد أثبتت المؤسسة الاقتصادية انه بعدما توفرت لها هذه الشروط الموضوعية بابعاد الشركات المؤممة عن الروتين والقواعد الحسابية الحكومية ، ان بامكان القطاع العام ان يدير هذه الشركات بكفاءة لا تقل ان لم تكن تزيد عن القطاع الخاص • ان النتائج التي تترتب على هذا التغير السيكولوجي لدى الشعب ذات أهمية بالغة وهي لا تقل أهمية عن النتائج المادية التي حققتها التطبيقات الاشتراكية لانها ستعطينا ثقة بالنفس كنا نفتقدها وستعزز مكانة الاشتراكية وتثبيتها وستعطي المؤمنين بها سلاحا للدفاع عنها ، وقد بلغ صافي الارباح التي حققتها الشركات المؤممة والمصالح

التابعة للمؤسسة الاقتصادية للفترة المنتهية في ٣١-٣-١٩٦٥ وباستثناء خمسة شركات مؤممة ومصلحة لم ينته تدقيق حساباتها بعد خمسة ملايين ومائتان وواحد وسبعين الف دينار مقارنة مع اربعة ملايين وخمسمائة وتسع وخمسون الف دينار لنفس الفترة قبل التأميم اي بزيادة ١٦٪ .

وستدفع المؤسسة الاقتصادية من مجموع هذه الارباح مليونين وثلاثمائة وخمسة وعشرون الف دينار ضريبة دخل كما يترتب للعاملين فيها حصة من الارباح بلغت ستمائة وخمسة وسبعون الف دينار منها حوالي مائتان وواحد وسبعون الف دينار ستوزع نقدا على العاملين في المؤسسة الاقتصادية في هذا الاحتفال مع ما وزع منها في احتفالات مماثلة في خارج بغداد . وستخصص مائة وستة وثلاثون الف دينار للخدمات الاجتماعية والاسكان للعاملين في كل شركة حسب حصتها يصرف طبقا لما تقرره ادارة المشروع بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة ، كما سيخصص منها مئتان وواحد وسبعون الف دينار للخدمات الاجتماعية المركزية للعاملين في المؤسسة الاقتصادية تقوم الجهات المسؤولة بتحديد كيفية انفاقها .

جدول رقم (٥)

أرباح الشركات المؤممة والمصالح التابعة للمؤسسة الاقتصادية

التسلسل	اسم الشركة	الرأسمال المدفوع (بآلاف الدنانير)	أرباح ٨١/٢ أشهر قبل التأميم (بآلاف الدنانير)	أرباح ٨١/٢ أشهر بعد التأميم (بآلاف الدنانير)	نسبة الزيادة في ارباح بعد التأميم الى ارباح قبل التأميم
١	التأمين الوطنية	٣٠٠	٢٢٢	٣٣٠	٤٨
٢	بغداد للتأمين	١٥٩	٣٥	٦٣	٨٠
٣	اعادة التأمين	١٢٥٠	٦٤	٦٦	٢
٤	العراقية للاستيراد والتوزيع	١٠٠	— ٦	٦	٠٠
٥	ف٠ أ٠ كتانة	٥٠٠	— ٦٥	٠٠	٠٠
٦	المخازن العراقية	٢٥٠	٤٠	١٧	— ٥٩
٧	الافريقية العراقية التجارية	٢٥٠	١٩	٣٣	٧٣
٨	الشركة العامة لاستيراد وتوزيع الادوية	٢٥٠	٠٠	٣٩	٠٠
٩	تجارة وطحن الحبوب العراقية	٢٣٣	١٩	٢٥	٣٤
١٠	السمنت العراقية	٢٨٤٥	٥٥١	٤٧٠	— ١٥
١١	سمنت المتحدة	٢٢٥٠	١٩٨	١٨٥	— ٧
١٢	سمنت الفرات	١٧٧٠	٩٨	٧٢	— ٢٧
١٣	سمنت الرافدين	١٢٠٠	١٤٢	١٨٦	٣٠
١٤	الدخان الاهلية	٣٠٠	٦٤	— ٥٨	٠٠
١٥	الصناعات العقارية	٤٥٣	٣٤	٣٥	٤
١٦	الكبريت المتحدة	٢٥٠	١٣	٥٥	٣٣٠
١٧	الزيوت النباتية	٢٠٠٠	٢٩٧	٣٣٠	١١
١٨	منتوجات بذور القطن	١٠٠٠	١٦٥	٣٣٤	١١٢
١٩	الرافدين لصناعة المنظفات	٥٠٠	٢٣١	١٤٩	— ٣٦
٢٠	صناعة الاسبست	٤٠٠	٦٦	١٥٢	١٣٠

التسلسل	اسم الشركة	الرأسمال المدفوع (بآلاف الدنانير)	أرباح ٨½ أشهر قبل التأميم (بآلاف الدنانير)	أرباح ٨½ أشهر بعد التأميم (بآلاف الدنانير)	نسبة الزيادة في أرباح بعد التأميم الى أرباح قبل التأميم
٢١ـ	المواد البنائية العراقية	٤٠٠	١٦ –	١٣ –	٠٠
٢٢ـ	طحن حبوب الشمال	٢٠٠	٤١	٩٤	١٢٨
٢٣ـ	المطاحن الفنية	١٨٠	٠٠	٢١ –	٠٠
٢٤ـ	معامل طحين الدامرجي	٢٠	١٧	٤٢	١٥٥
٢٥ـ	الرافدين للطحن والتجارة	٣٥١	١٨ –	١١٨	٠٠
٢٦ـ	باتا العراقية	٣٣٠	٥٧	١٤٣	١٤٨
٢٧ـ	اتحاد مصانع الورق	١٠٦	٢٢	٦٧	١٨٠
٢٨ـ	الغزل والنسيج العراقية	١٢٠٠	٢٥	٨٦ –	٠٠
٢٩ـ	صناعة الجوت العراقية	٧٦٢	٦١	٧٢	١٨
٣٠ـ	صناعة الجلود الوطنية	٥٠٠	٩٢	١١٨	٢٧
	مجموع الشركات المؤممة	**٢٠٢٣٩**	**٢٥٧٥**	**٣٣٠١**	**٣٤٪**
	المصالح				
	مصلحة المبايعات الحكومية	٢٥٠	١٥٨٣	١٥٣٣	٤ –
	مصلحة شؤون الالبان	١٦٨٤	٣ –	٤١	٠٠
	مصلحة القطن الطبي	٢٥٠	٤٢ –	٤٥١ –	٠٠
	سمنت حمام العليل	٣١٢٨	٠٠	١٧ –	٠٠
	الاحذية الشعبية	٦٥٨	٤	٨٣ –	٠٠
	صنع السكر في الموصل	٢٦٦٣	٣٩٧	٣٤٦	١٣ –
	مصلحة الغزل والنسيج بالموصل	٣٧٥٣	٠٠	١٥٠	٠٠
	سمنت سرجنار	٢٨٧٢	٠٠	١٤٧ –	٠٠
	مجموع المصالح	**١٥٢٥٨**	**١٩٨٤**	**٢٠٧٠**	**٠٠**
	المجموع العام	**٣٥٤٧٩**	**٤٥٥٩**	**٥٢٧١**	**١٦**

هذا هو موجز يا سيادة الرئيس لما استطاعت المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف ان تفعله وتطبقه خلال سنة من تطبيق القرارات الاشتراكية المسؤولة عنها وآمل أن يكون في هذه النتائج ما يسكت أفواه الرجعية التي وجهتم لها أكبر لطمة ليلة أول أمس حينما اعلنتم على ملأ الاسماع بانكم سائرون بتطبيق قرارات ١٤ تموز الاشتراكية التي كانت في مصلحة الشعب وانكم لن تتراجعوا عن تلك القرارات، كما أود باسم المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف وباسم العاملين فيها ان ارفع لكم شكرها وتقديرها على ما بذلتموه من جهد وتأييد لدعم اهدافها .

كما أرى لزاما عليّ وانصافا للتاريخ والذى ندرت وعزت فيه كلمة الحق اليوم ان اسجل للسيد رئيس الوزراء الذي كانت المؤسسة الاقتصادية مرتبطة به مباشرة شكري وتقديري على ما لقيته منه من عون وتأييد ، فهو لم يكتف بعدم التدخل في شؤونها بل دفع عنها سوءا كثيرا كاد يلحق بها من اوساط كثيرة مسؤولة وغير مسؤولة تفننت بالطعن فيها .

لقد عملت المؤسسة ، يا سيادة الرئيس ، خلال السنة الماضية وسط جو غير طبيعي تكالب فيه الاعداء عليها وما كان ليمكن أن تصل الى ما وصلنا اليه لولا ثبات وصبر العاملين فيها من مدراء عامين الى عمال فقد بذلوا من جهدهم وعرق جبينهم وحتى من اعصابهم الشيء الكثير ، فانتهز هذه الفرصة لاقدم لهم جميعا شكري وتقديري . كما انتهز هذه الفرصة لاسجل شكري للاخوان اعضاء مجلس المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف من ابتعد عن المسؤولية فيها الآن

ومن هو فيها الآن ، فقد كان لجهودهم وتوجيهاتهم الفضل الكثير فيما حققناه .

وختاما أكرر شكر المؤسسة لسيادتكم لتفضلكم برعاية احتفالها وعلى كل ما فعلتموه من اجلها ، والسلام عليكم .

مطبعة شركة دار الجمهورية ـ بغداد

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES
0045342954

956
Ir18

OCT 6 1966

956 - Ir 18